القطاع الزراعي في مصر: المؤشرات والتحديات

ماجدة قنديل وأمنية حلمي

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

20 سبتمبر 2011

القضايا الرئيسية

1- أهمية تعزيز الأمن الغذائي لمصر في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء وتذبذبها

2- أهم مؤشرات أداء القطاع الزراعي المصري

3- انعكاس أداء القطاع الزراعي على الأمن الغذائي للأرز والقمح

4- مقترحات لتعزيز الأمن الغذائي لمصر

1 أهمية تعزيز الأمن الغذائي لمصر في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء وتذبذبها

1 ارتفعت الأسعار العالمية للغذاء بنسبة 33% في المتوسط، خلال يوليو 2010- يوليو 2011

المحصول	نسبة الارتفاع في السعر العالمي
الذرة الصفراء	84
السكر	62
زيت الصويا	47
القمح الأمريكي	55
الأرز (التايلاندي، 5%)	21

Source: **World Bank, Food Price Watch (August, 2011).**

ارتفعت الأسعار العالمية لأهم المحاصيل الغذائية خلال يوليو 2010- يوليو 2011، وهو ما يمثل ارتفاعا حقيقيا في تكلفة المعيشة

1

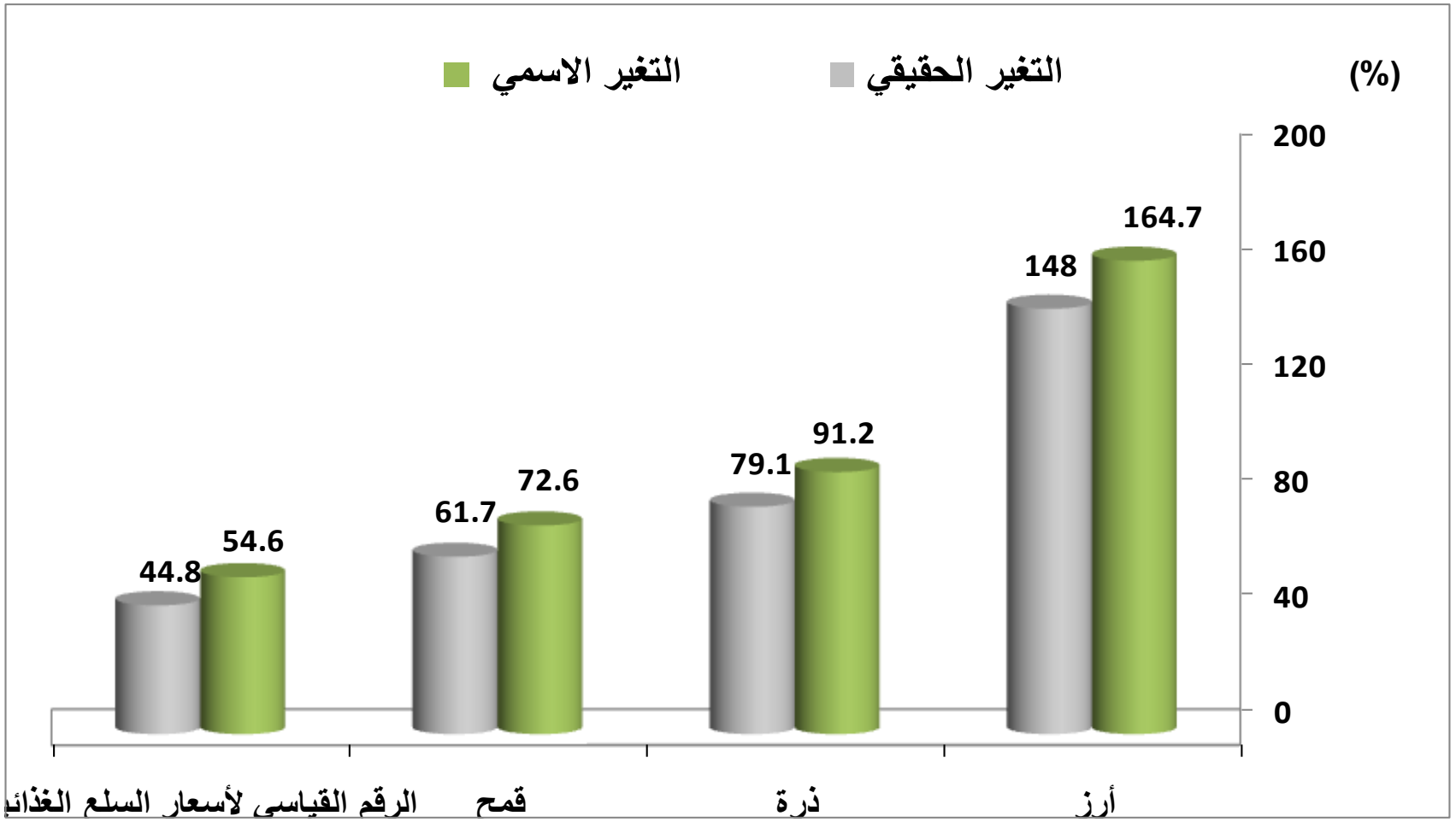

Source: **IMF, Commodity Prices Database (2011).**

1 كما تذبذبت الأسعار العالمية للغذاء بشدة وهو ما يعكس تقلبات مستمرة في تكلفة المعيشة والإنتاج الزراعي

التذبذب مقاسا بمعامل التباين النسبي، %)

المحصول	الفترة 2001-2005	2005- مارس 2011
الأرز	20.2	34.9
القمح	10.2	27.2

Source: **World Bank, Food Price Watch (August, 2011).**

وبالفعل نجد علاقة وثيقة بين أسعار الغذاء وارتفاع تكلفة المعيشة

1

- فقد زادت أسعار الغذاء في مصر وارتفعت تكلفة المعيشة لأن الغذاء يستحوذ على 54% من إنفاق الأسر المصرية الأكثر فقرا

Source: **Central Bank of Egypt, Monthly Statistical Bulletin, several issues during 2007- 2009.**

1 كما أدى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء إلى:

- زيادة قيمة صافي الواردات الغذائية لمصر، وخاصة الحبوب بمعدلات عالية وهو ما يزيد الضغوط على احتياطي العملة الأجنبية وسعر الصرف

معدلات الزيادة خلال يوليو 2010- يوليو 2011 (%)

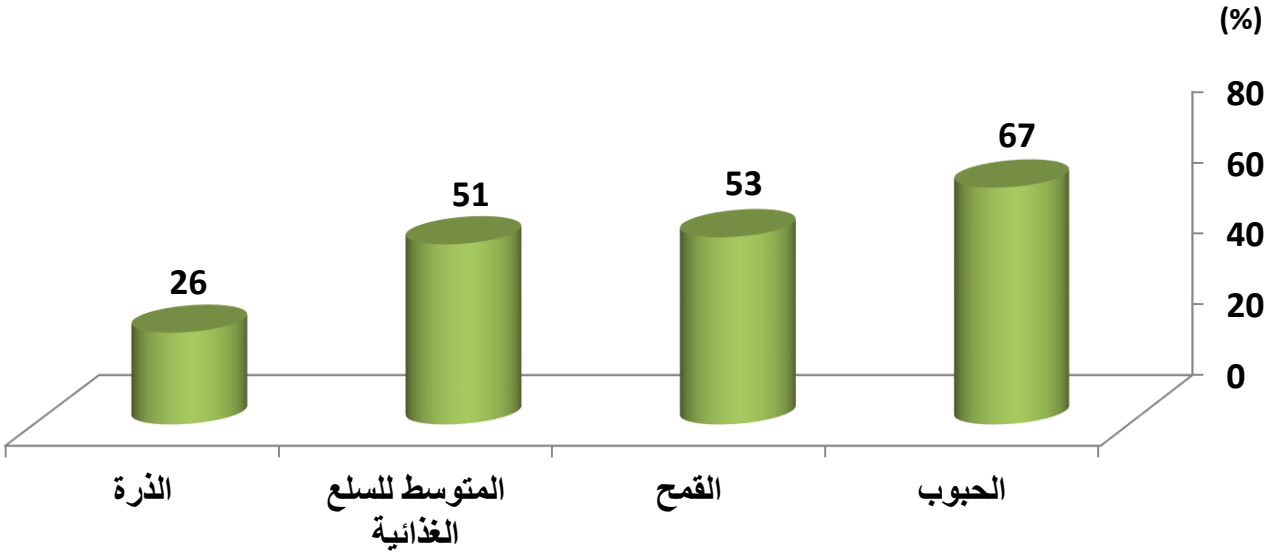

المصدر: محسوب من بيانات البنك المركزي المصري (2011).

1 وذلك لأن مصر مستورد صاف للغذاء، بدليل:

- انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي (عام 2009)

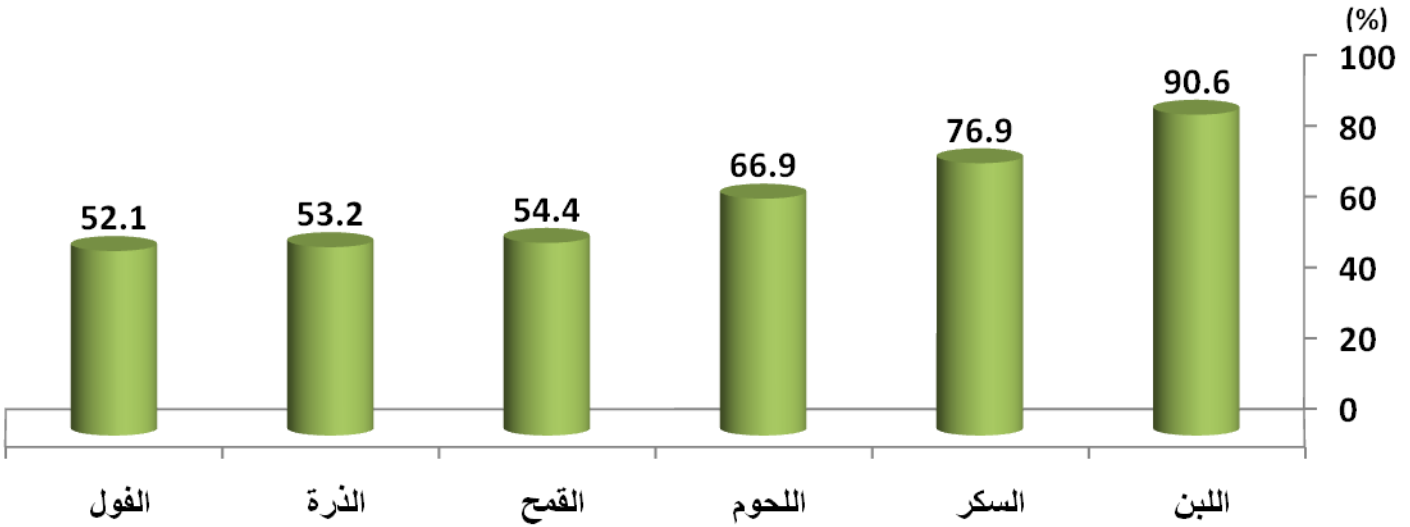

- ارتفاع صافي واردات مصر من الغذاء، كالقمح والذرة والسكر (7790 و4000 و1040 ألف طن متري، على التوالي في عام 2008)

- تواضع نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية والغذائية (34% فقط، خلال الفترة 2003-2007)

المصادر: محسوب من بيانات البنك المركزي المصري (2010)، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2010).

1 وأيضا،

➢ لارتفاع متوسط استهلاك الفرد من الحبوب في مصر (2009)

قمح

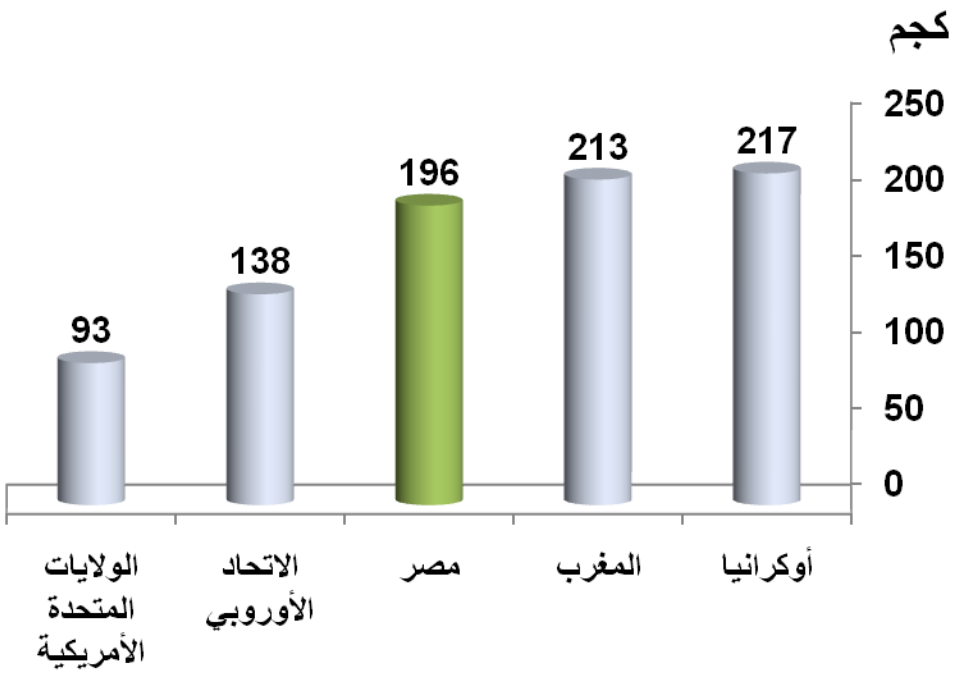

ذرة

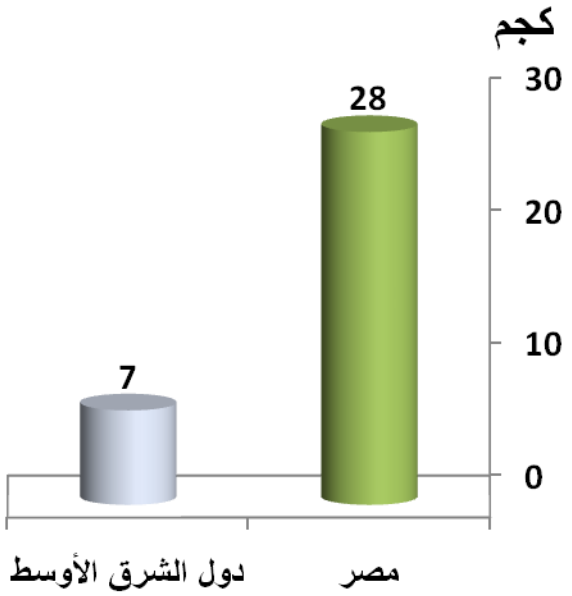

Source: **FAPRI 2009, U.S. and World Agricultural Outlook, January 2010.**

ويمثل ذلك تحديا لموارد الدولة في ضوء محدودية القدرة على توفير النقد الأجنبي لتمويل الواردات الغذائية

1

	نسبة الصادرات الكلية المستخدمة في تمويل الواردات الغذائية (%)
مصر	6.9
المتوسط العالمي	8.8
دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط	11.5

Source: World Bank, 2011.

1 كما ترتب على ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء:

➢ زيادة العبء المالي على الدولة لدعم أسعار الغذاء لصالح المستهلكين خلال يوليو 2010- يونيو 2011

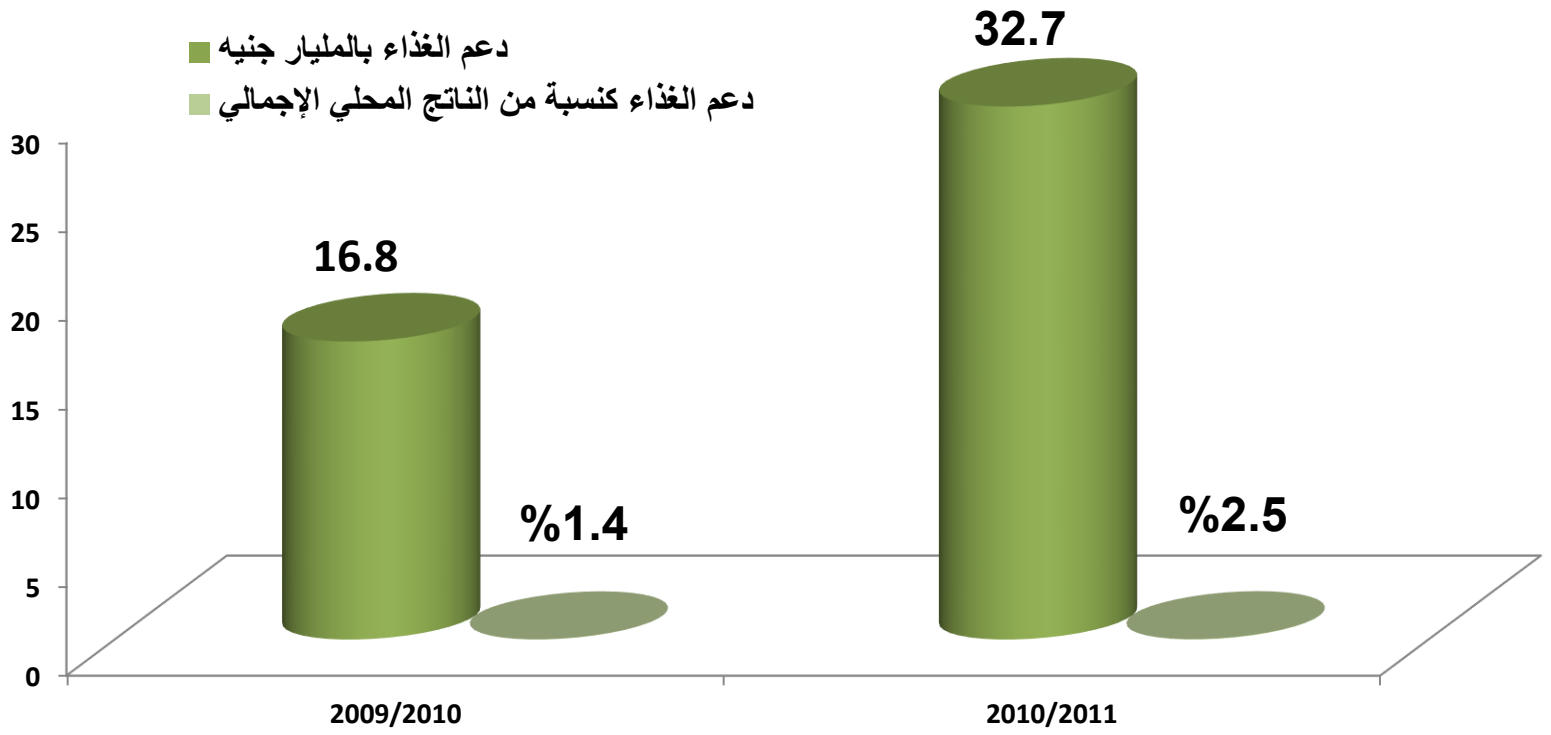

المصدر: وزارة المالية (2011).

1 ولكن، نسبة كبيرة من دعم الغذاء تتسرب لغير مستحقيه

نصيب الأغنياء والفقراء من إجمالي الغذاء المدعوم

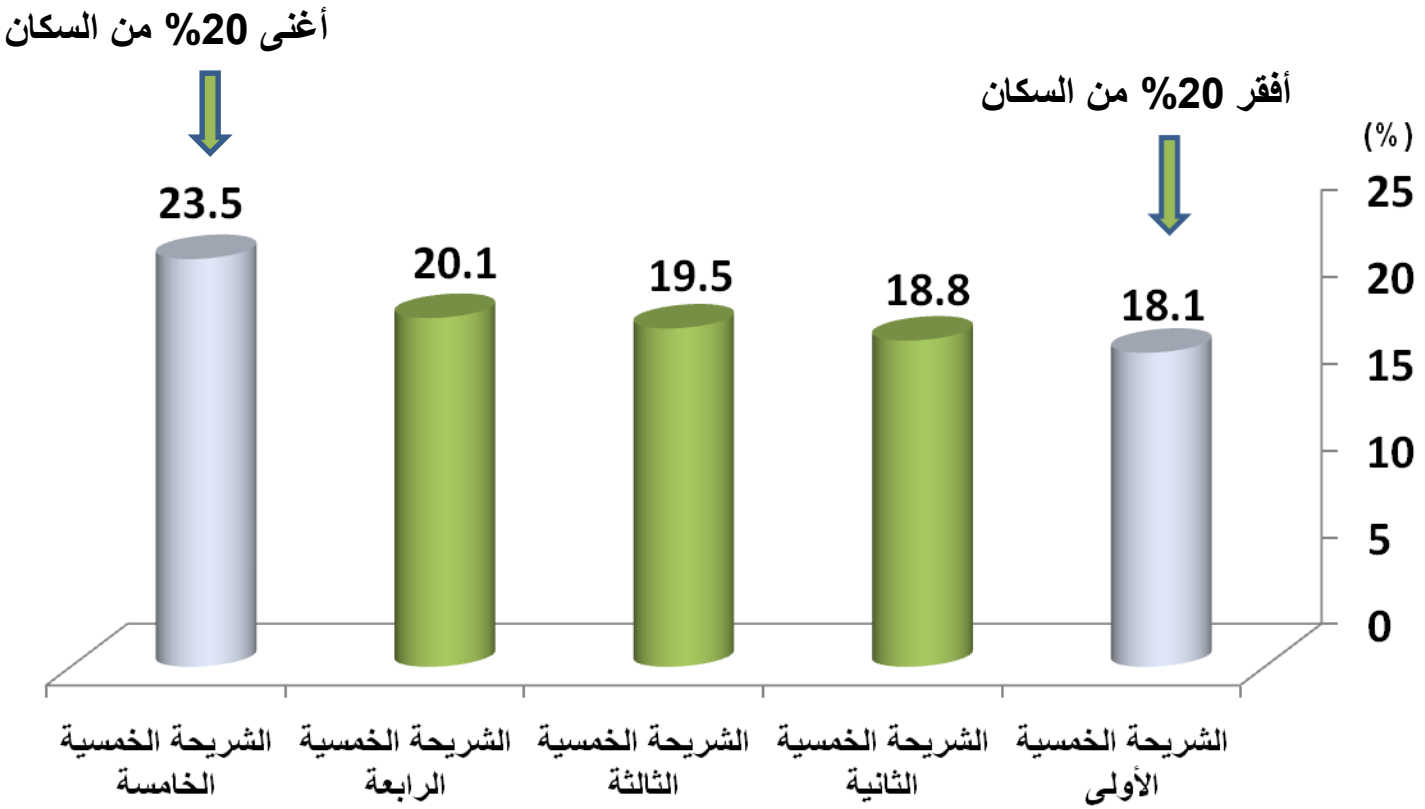

المصدر: محسوب من البيانات الواردة في نتائج بحث الدخل والإنفاق الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للنصف الأول من عام 2009/2008، وذلك فيما يتعلق بنمط الإنفاق لفئات الدخل المختلفة.

1 ويمثل إهدار موارد الدعم تحديا سافرا لتطبيق العدالة الاجتماعية في مصر حيث:

- يتسرب ثلثا دعم الغذاء إلى الأغنياء

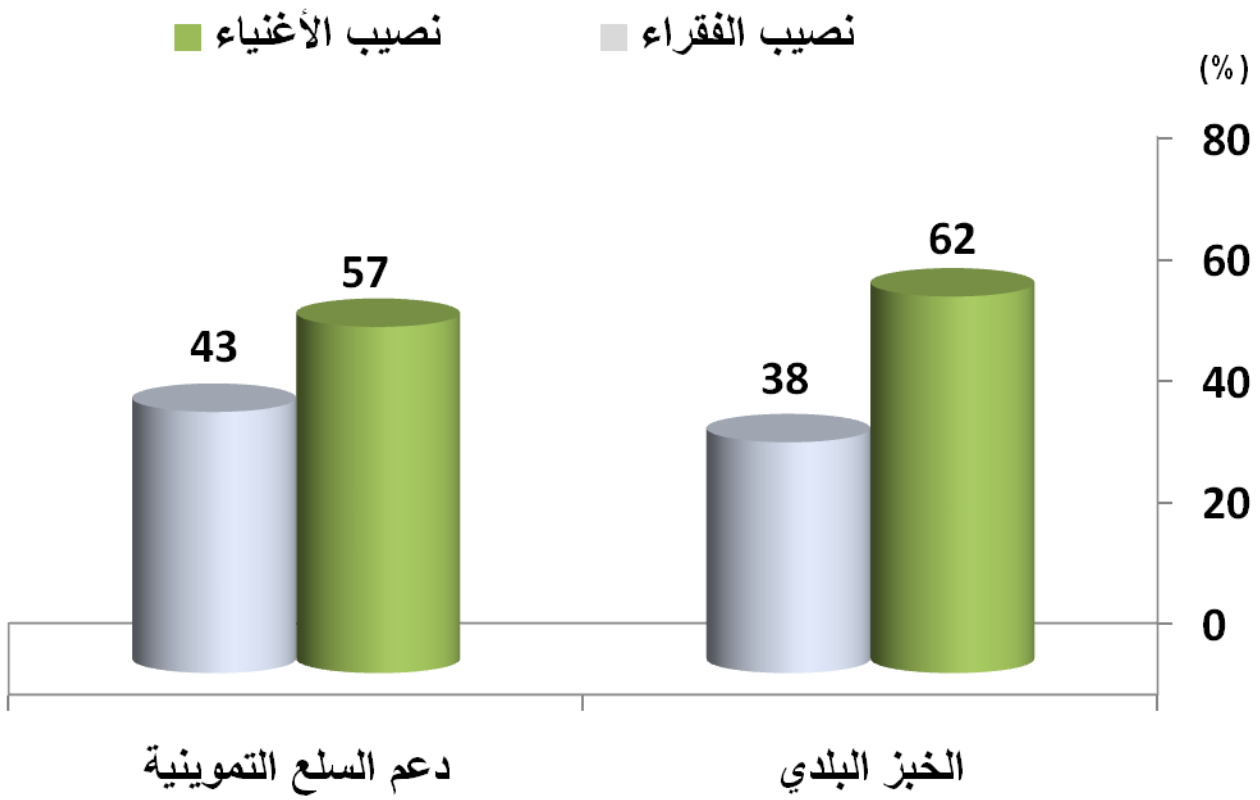

Source: World Bank. 2007. Arab Republic of Egypt- A poverty assessment update report number 39885. The World Bank, Washington, D.C.

وفي ضوء توقعات ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، من المتوقع أن يترتب على ذلك معاناة مصر من:

1

- ارتفاع فاتورة الواردات بمعدل 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي
- زيادة تضخم أسعار المستهلكين بنسبة 2.2%
- تفاقم العجز المالي بنسبة 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي

Source: International Monetary Fund, 2011.

1 وبالرغم من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، إلا أنها أدت إلى:

- زيادة أسعار المنتجين الزراعيين في مصر وربما يساعد ذلك على النهوض بمستوى المعيشة في الريف المصري

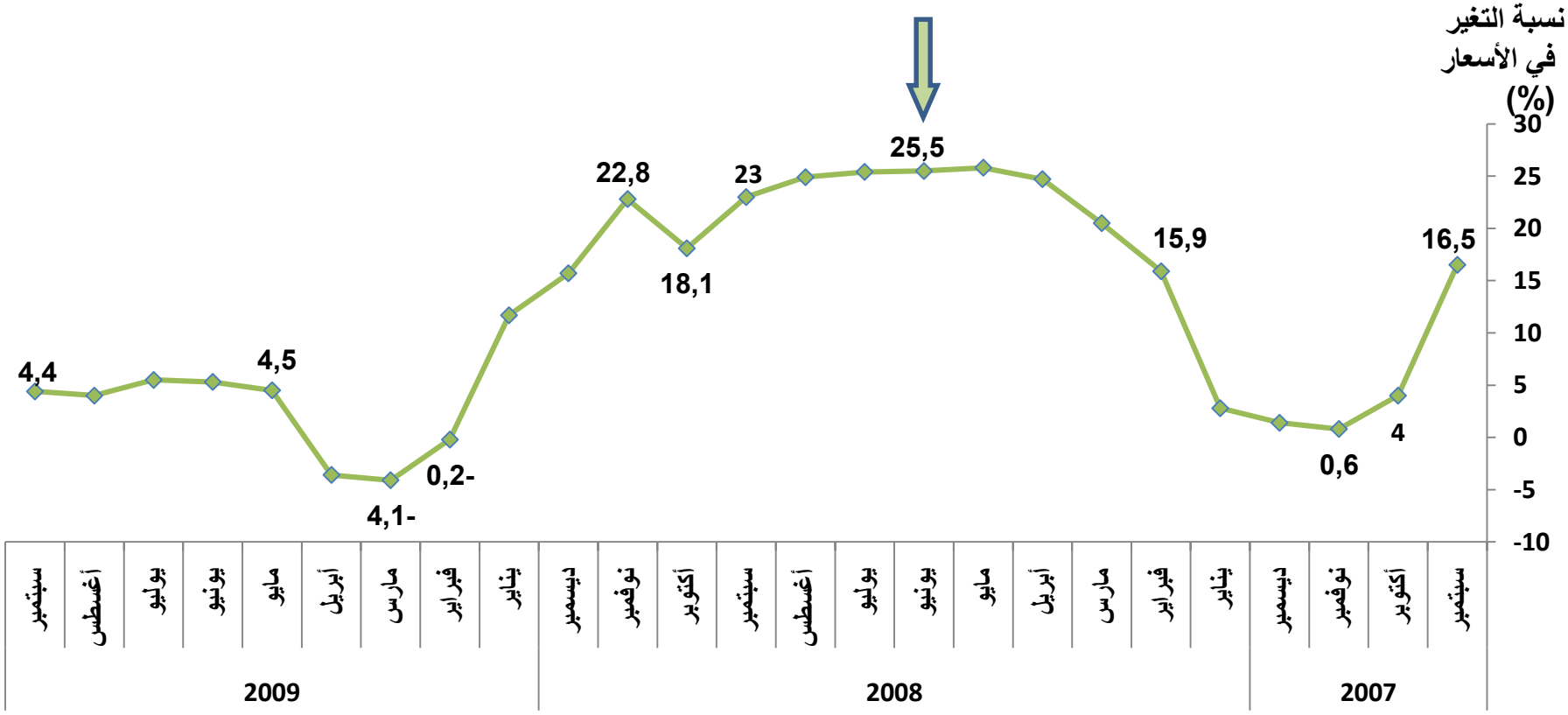

المصدر: البنك المركزي المصري، الإصدارات الشهرية، تقارير متفرقة (2010).

1 وكذلك ساهم ارتفاع أسعار السلع الزراعية في:

- زيادة المساحة المزروعة بالمحاصيل المهمة في تحقيق الأمن الغذائي ورفع إنتاجها في عام 2010، بالمقارنة بالعام السابق

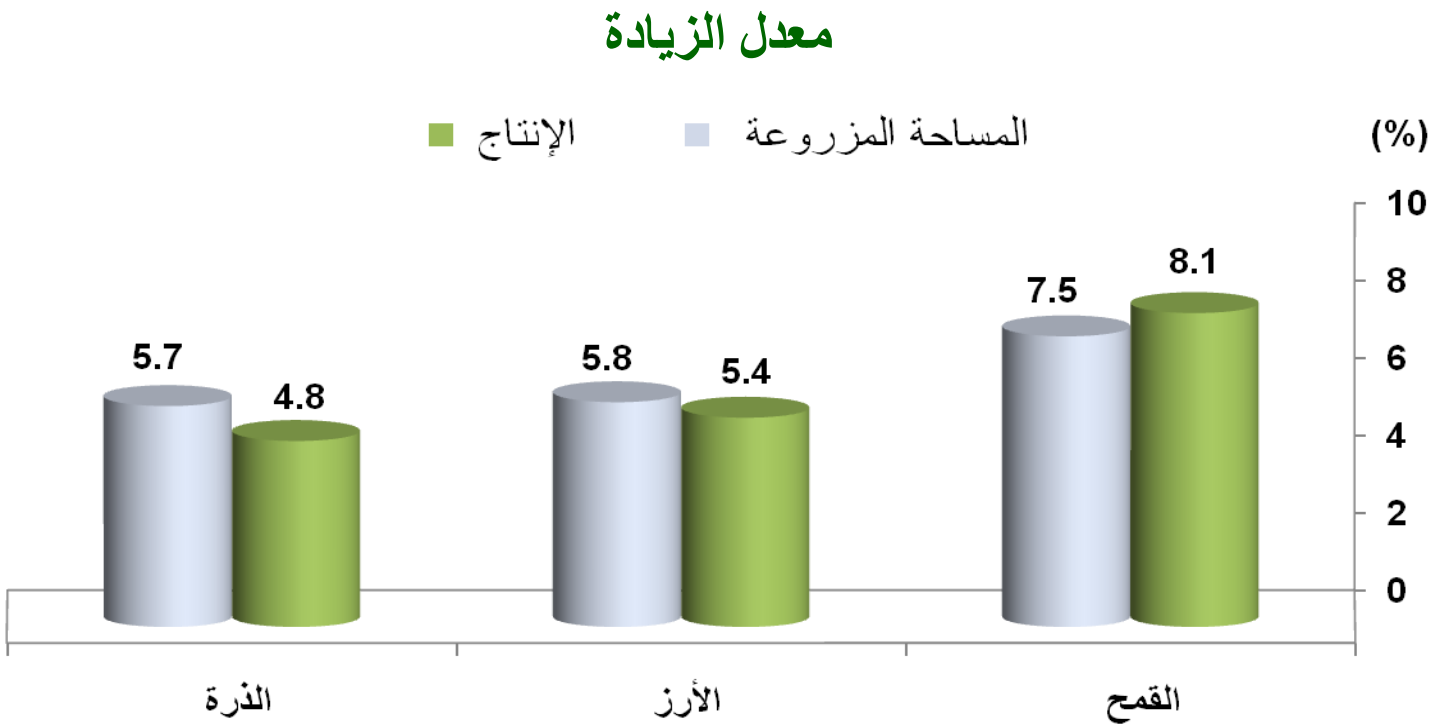

المصدر: محسوب من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي (2011).

1 ولكن، هناك صعوبة في استمرار هذه الزيادة في إنتاج المحاصيل المهمة للأمن الغذائي نظرا لـ:

- ارتفاع أجور العمالة وإيجارات الأراضي الزراعية بنسبة 25%، وهي تمثل 80% من جملة التكاليف الزراعية لبعض المحاصيل
- ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات بحوالي 200%
- استمرار تقلبات أسعار الغذاء نتيجة للأزمات الاقتصادية العالمية، مما أدى لتدهور إيراد المزارعين من المحاصيل الرئيسية في عام 2009، بالمقارنة بعام 2008

معدل الانخفاض في الإيراد

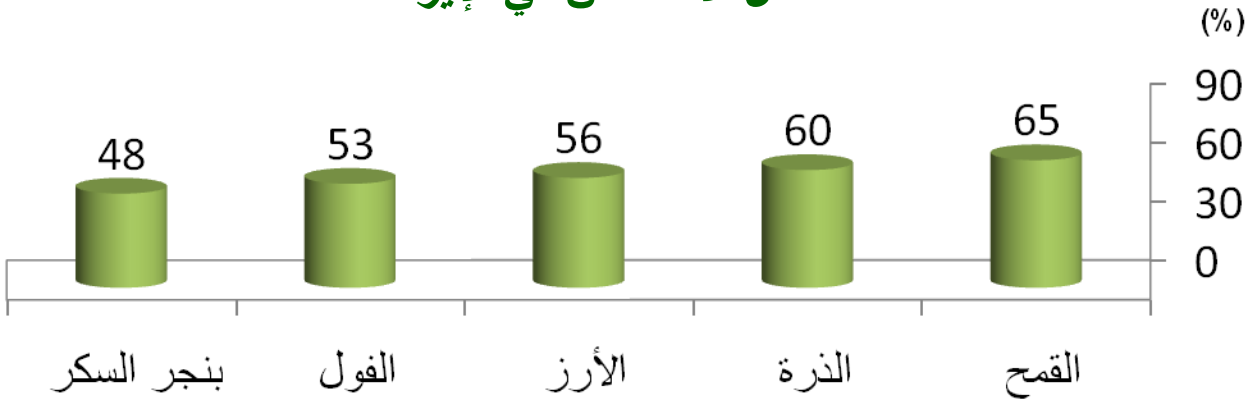

Source: **Mounir F. Sabaa (2009)**

2 أهم مؤشرات أداء القطاع الزراعي المصري

2 محدودية المساحة الزراعية تستدعي الاهتمام بالسياسات الزراعية بهدف إتاحة المجال لزيادة العرض

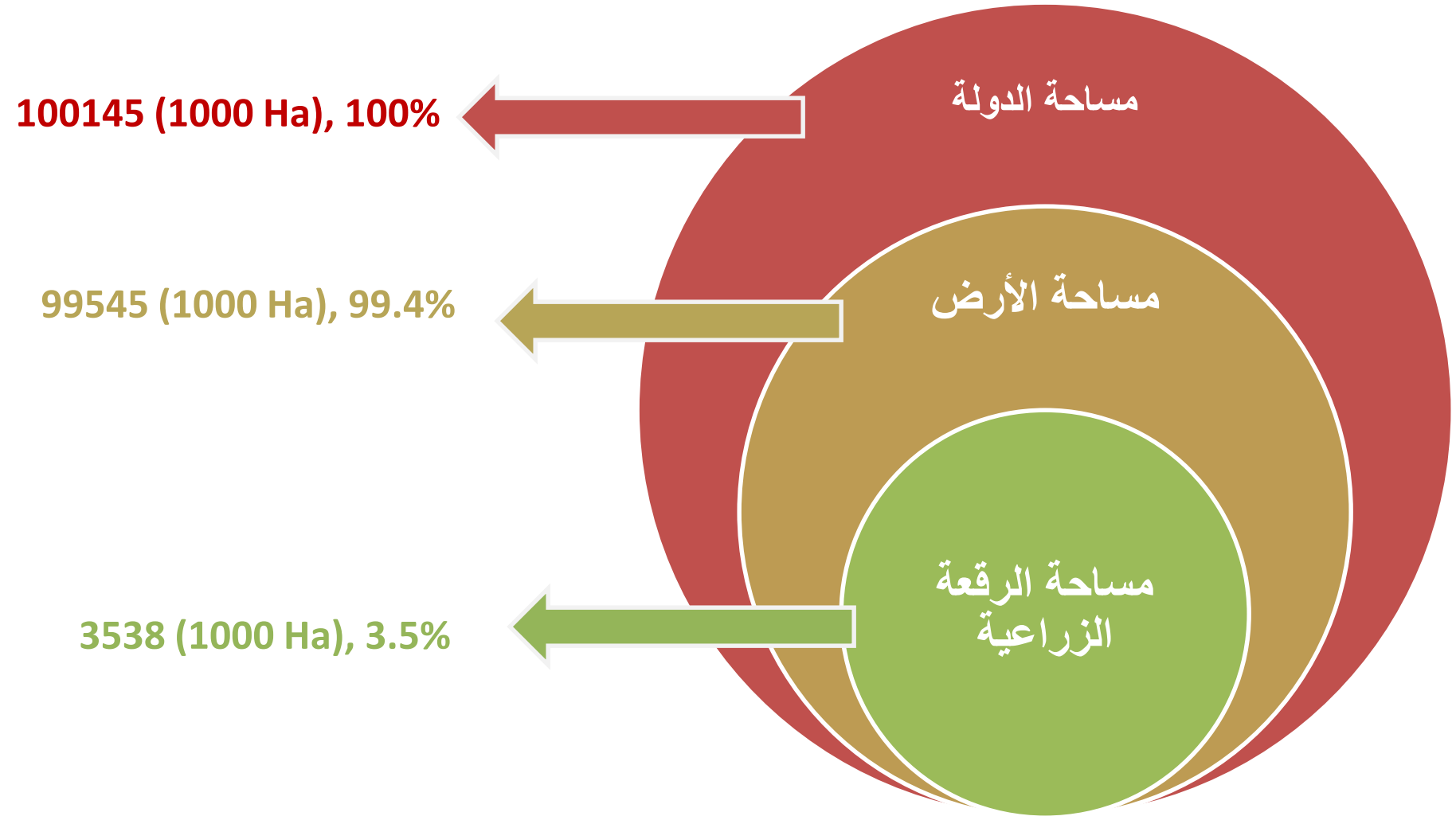

بيانات رسمية صادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2007.

2 بالإضافة إلى محدودية الرقعة الزراعية فإن التحديات التي تواجه الاستغلال الأمثل تشمل:

- **فقدان** نحو ثلاثين ألف فدان سنويا من الأراضي الخصبة نتيجة التعدي بالبناء على الأراضي الزراعية القديمة

- **تفتت** الحيازة الزراعية (85% من الحيازات الزراعية تقل مساحتها عن ثلاثة أفدنة وتقل الحيازة الزراعية عن فدانين بالنسبة لنحو 50% من المزارعين)

- **استهلاك** نحو 85% من مواردنا المائية للري في حين تعاني مصر من ندرة المياه (نصيب الفرد من المياه حوالي 600 متر مكعب سنويا وهو أقل من مستوى الفقر المائي البالغ 1000 متر مكعب سنويا)

2 ومع ذلك، ارتفع الناتج الزراعي خلال الأعوام الثلاثة الماضية مدفوعا فى ذلك بالمبادرات الخاصة بصفة رئيسية ...

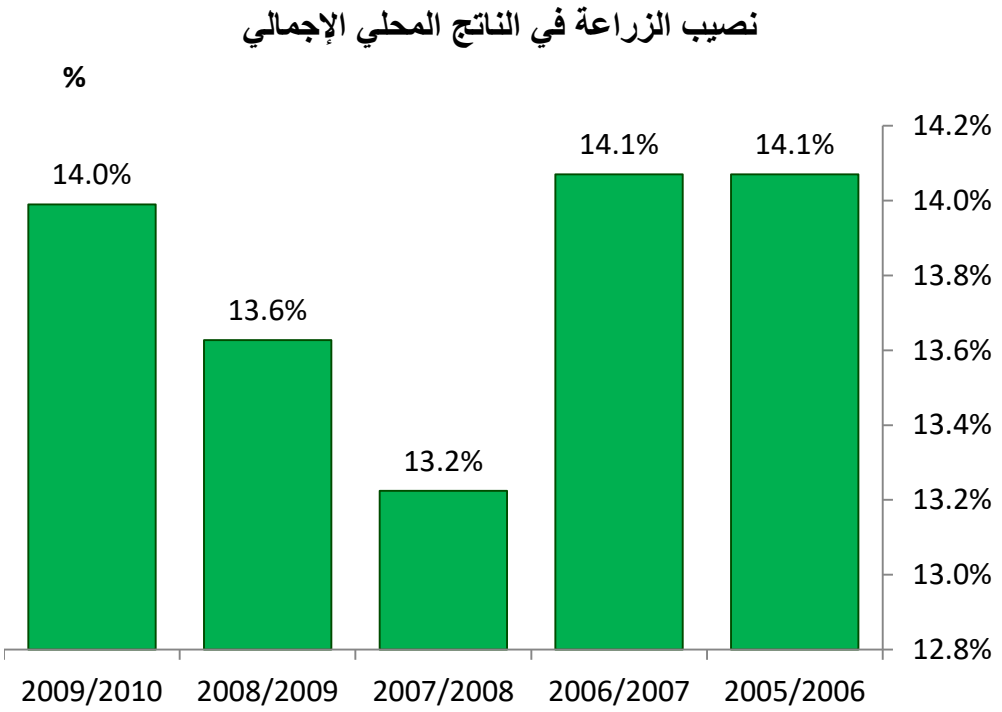

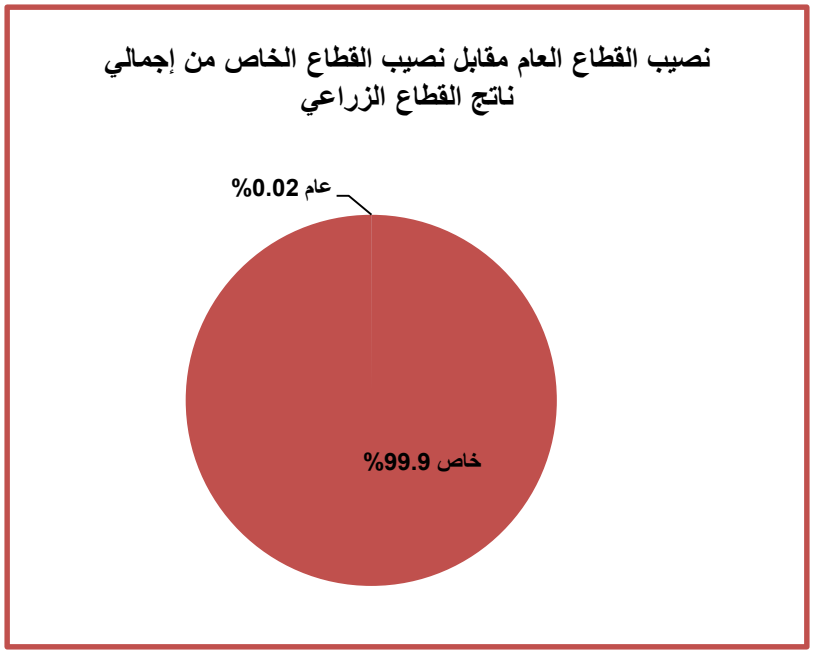

2 ... ولكن تراجع معدل نمو الزراعة بصفة عامة

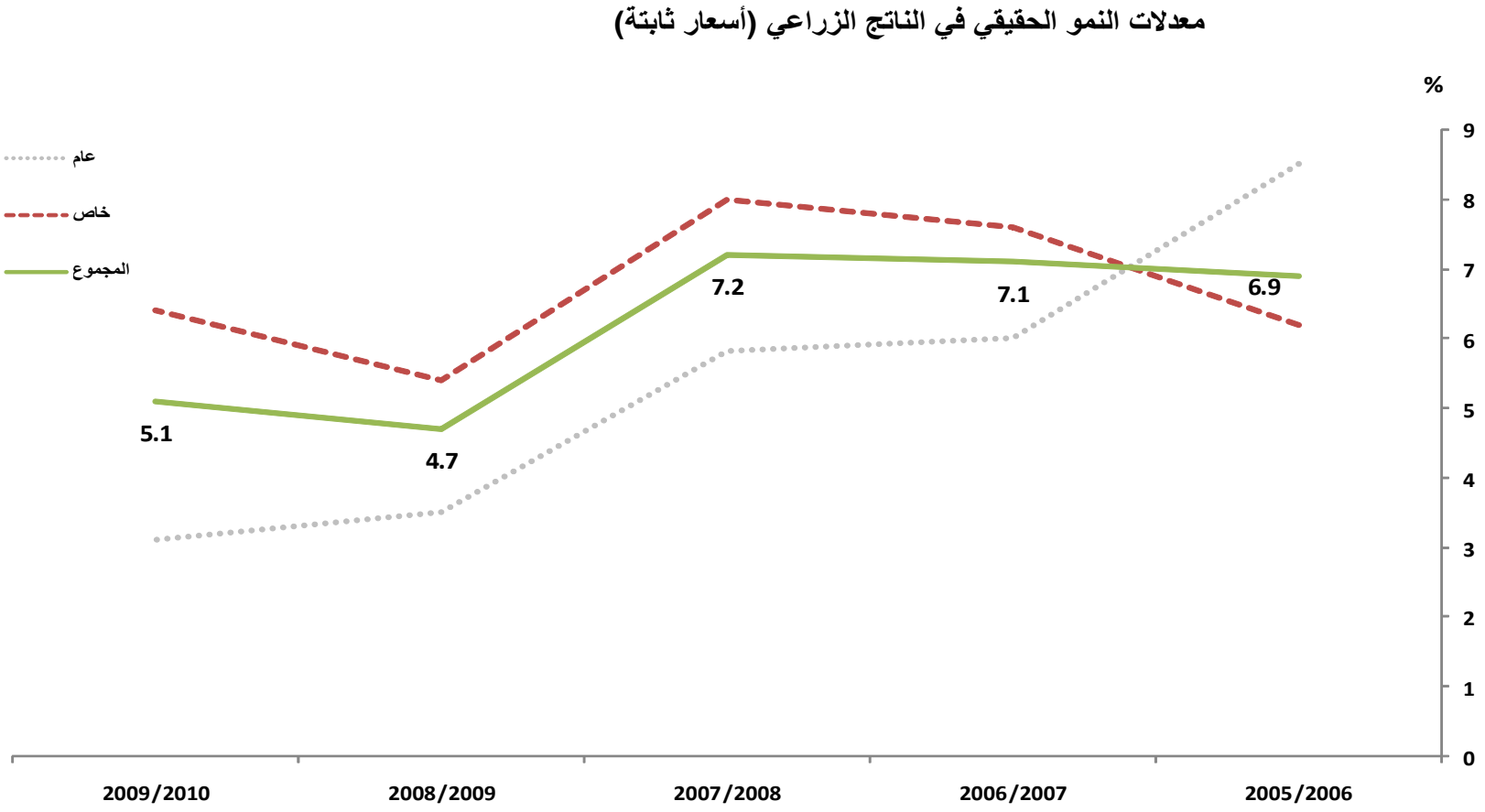

2 وكذلك تقلص نطاق التشغيل الريفي وهو ما يدل عليه انخفاض نصيب التشغيل الزراعي

نصيب قطاع الزراعة في التشغيل

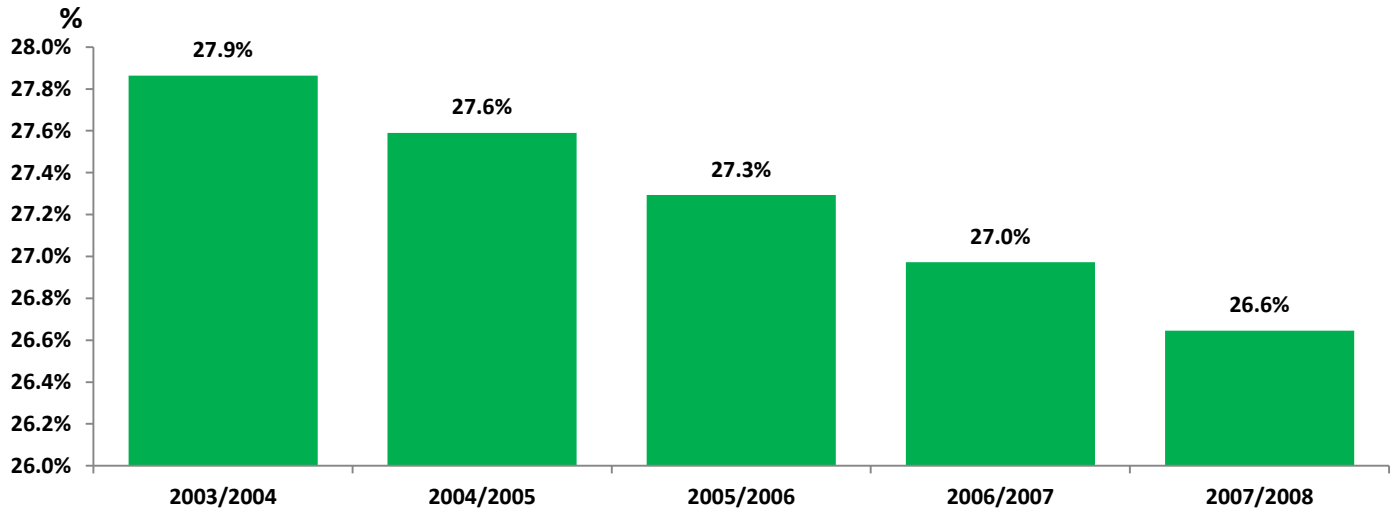

نصيب القطاع العام مقابل نصيب القطاع الخاص في إجمالي التشغيل في القطاع الزراعي

2 ولكن مازال نصيب قطاع الزراعة في التشغيل مرتفعا رغم انخفاض نصيب القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

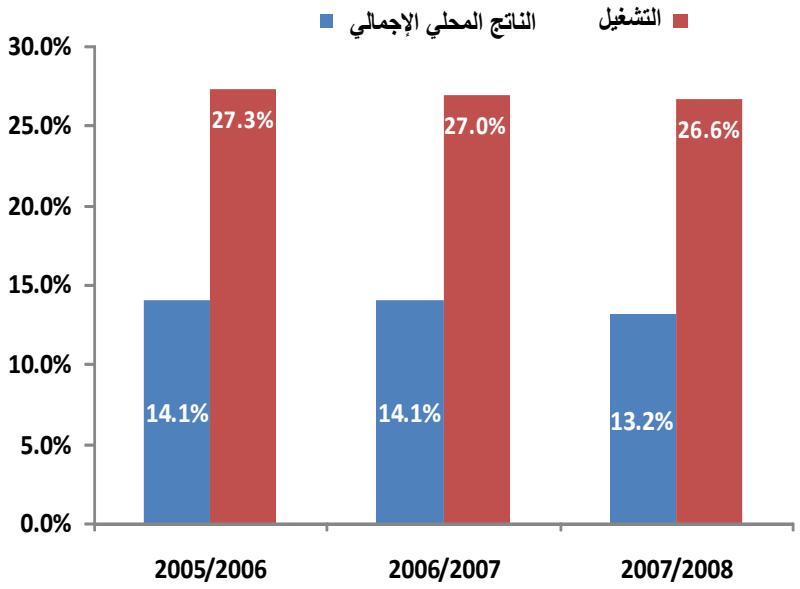

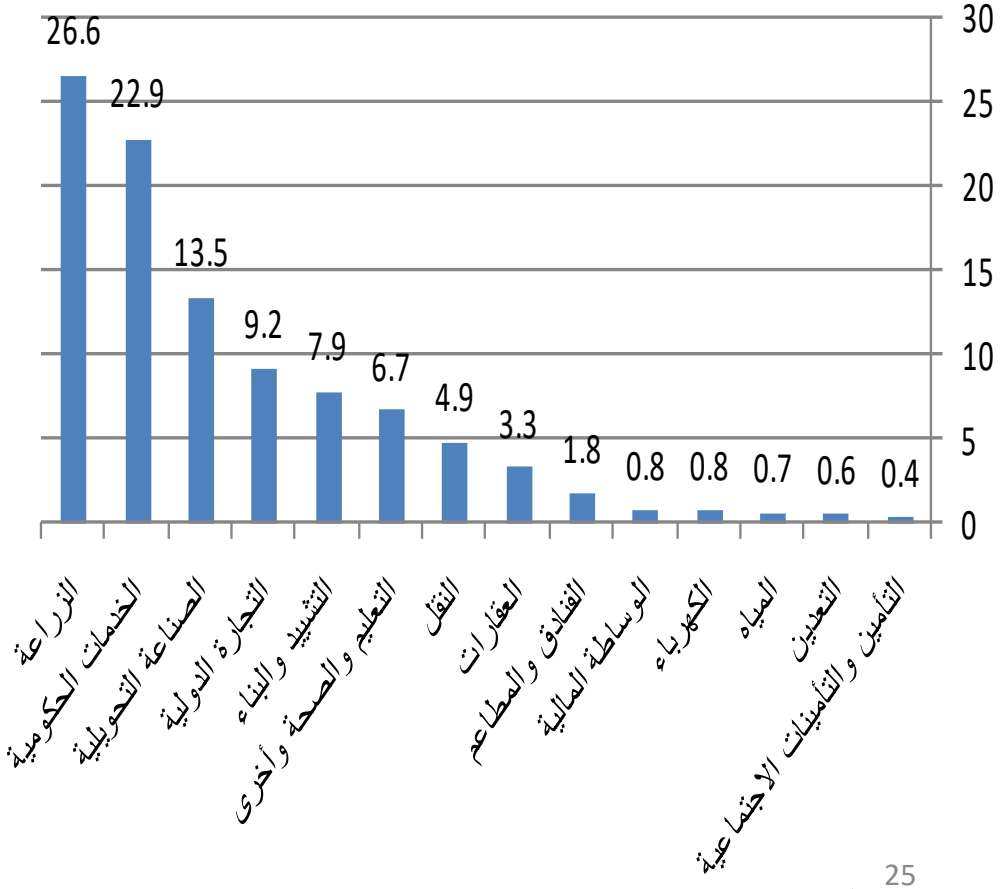

2 ومع ذلك فإن الأوضاع الاقتصادية في الريف المصري في تدهور مستمر بسبب:

ضعف مساهمة الزراعة في القيمة المضافة (14% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009/2010)، وارتفاع نصيبها من التشغيل (30% من إجمالي المشتغلين)

- انخفاض إنتاجية العمالة الزراعية
- عدم الأمن الغذائي (11% من المواطنين [9.3 مليون فرد] يعيشون تحت خط الفقر القومي ولا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة لهم (WFP, 2011).
- زيادة حدة الفقر خاصة بين النساء واللاتي يمثلن نحو 40% من العمالة الزراعية المصرية

2 ثمة حاجة إلى الاستثمار في الزراعة في المستقبل لتحقيق الأمن الغذائي ولمواجهة تضخم أسعار الغذاء

نصيب الزراعة في الاستثمار

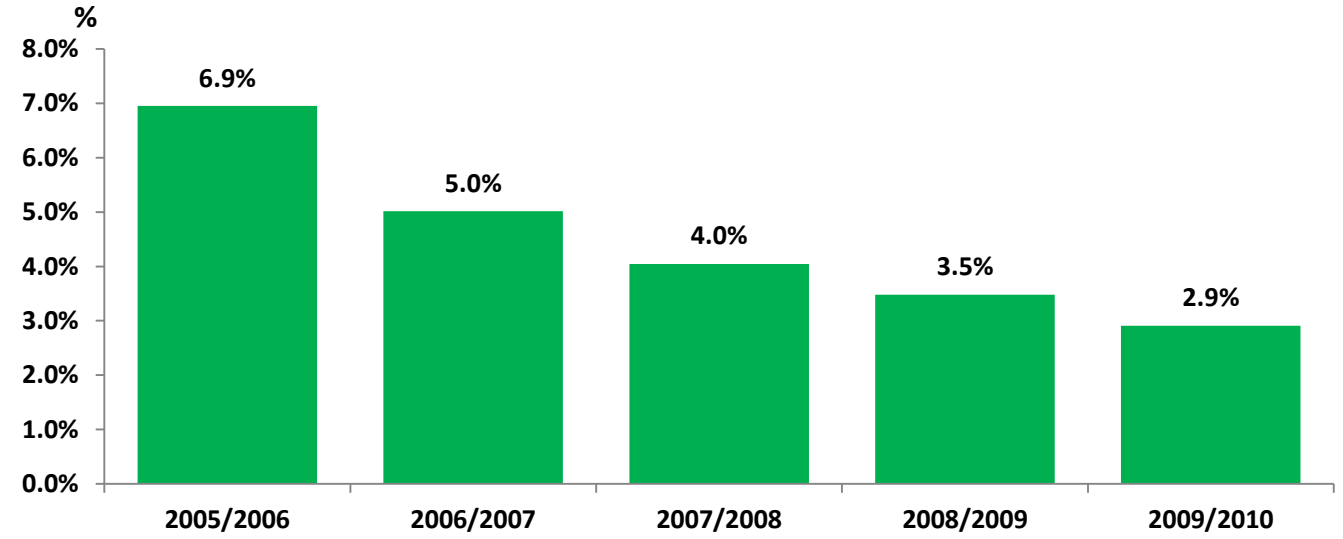

نصيب القطاع العام مقابل نصيب القطاع الخاص في إجمالي الاستثمار في القطاع الزراعي

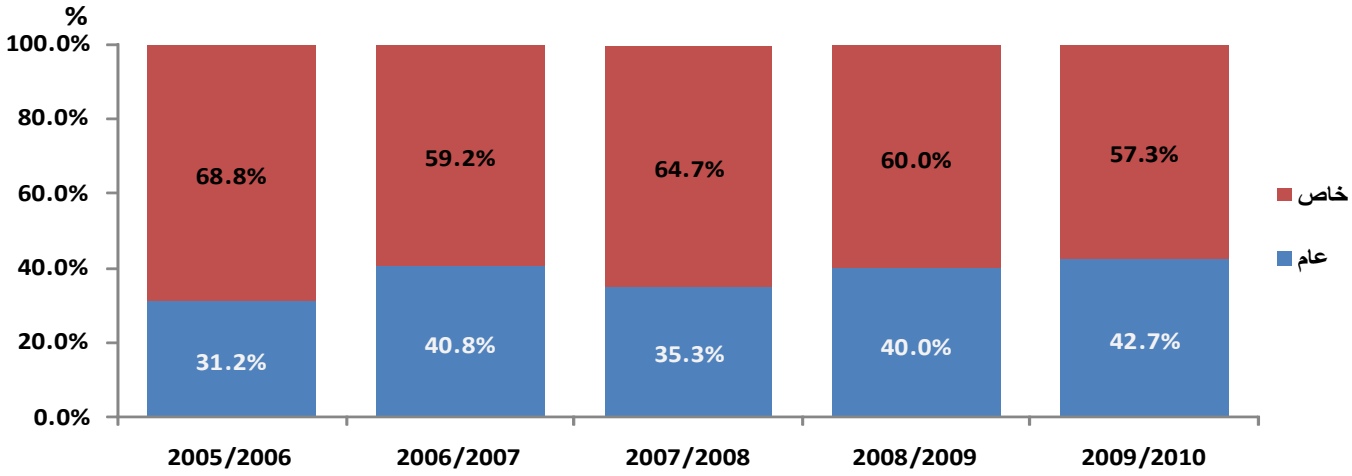

2 بالقيم الحقيقية، انكمش الاستثمار في الزراعة بصفة عامة

معدلات النمو الحقيقي للاستثمار الزراعي (بالأسعار الثابتة)

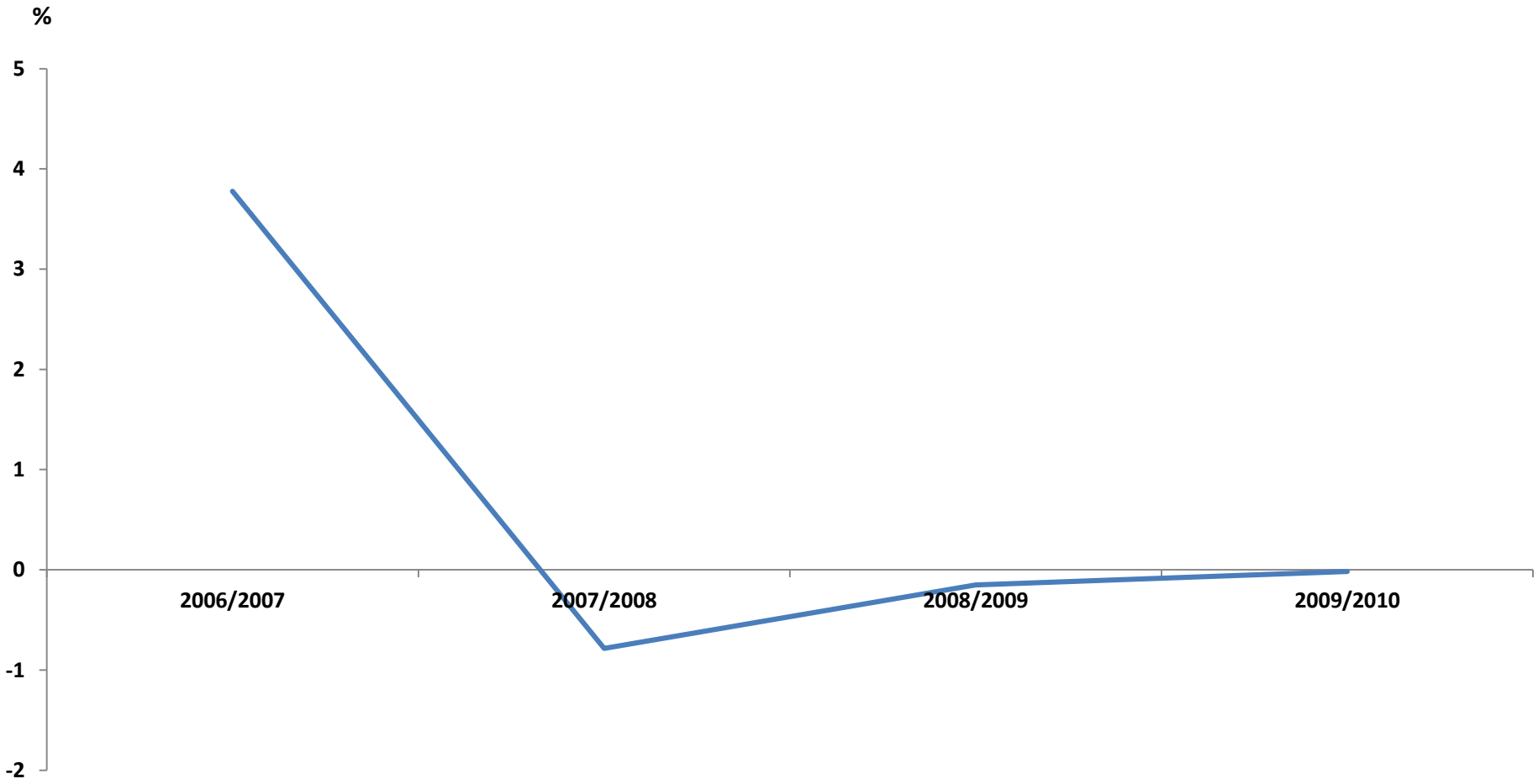

2 وقصور أداء الدولة في مساندة قطاع الزراعة تتمثل في:

ضعف المخصصات المالية لقطاع الزراعة في الموازنة العامة للدولة مما لا يتسق مع العدالة الاجتماعية، بدليل:

- **تدني الاستثمارات العامة في مجال الزراعة (7% فقط من الاستثمارات الكلية المنفذة في المتوسط خلال الفترة 2000-2009)**

- **انخفاض دعم المنتجين الزراعيين (0.15% من الدعم الكلي في 2008/2009)، بالمقارنة بدعم المستهلكين (22.5% من الدعم الكلي لذات العام)**

2 ومع تراجع موارد الدولة تزايدت التحديات للنهوض بالريف المصري ورفع إنتاجية قطاع الزراعة بسبب:

ارتفاع تكلفة الإنتاج

- ارتفاع تكلفة المدخلات (زيادة سعر شيكارة السماد زنة 50 كيلو من 37 جنيه إلى 150 جنيها من سبتمبر 2010 إلى أغسطس)

- زيادة تكلفة ترخيص بئر الري (من 250 جنيه إلى 1000 جنيه كحد أدنى يزيد مع زيادة مساحة الأرض) وارتفاع رسم تجديد الترخيص (من 50 جنيه إلى 1550 جنيها)

- ارتفاع أجور العمالة الزراعية وإيجارات الأراضي بنسبة 25% خلال عام 2008

3

انعكاس أداء القطاع الزراعي على الأمن الغذائي لـكل من:

الأرز

القمح

3

انخفض إنتاج الأرز بنسبة 18% في عام 2010 بالمقارنة بعام 2009

ينمو إنتاج الأرز بمعدلات أقل من معدلات الزيادة في الاستهلاك

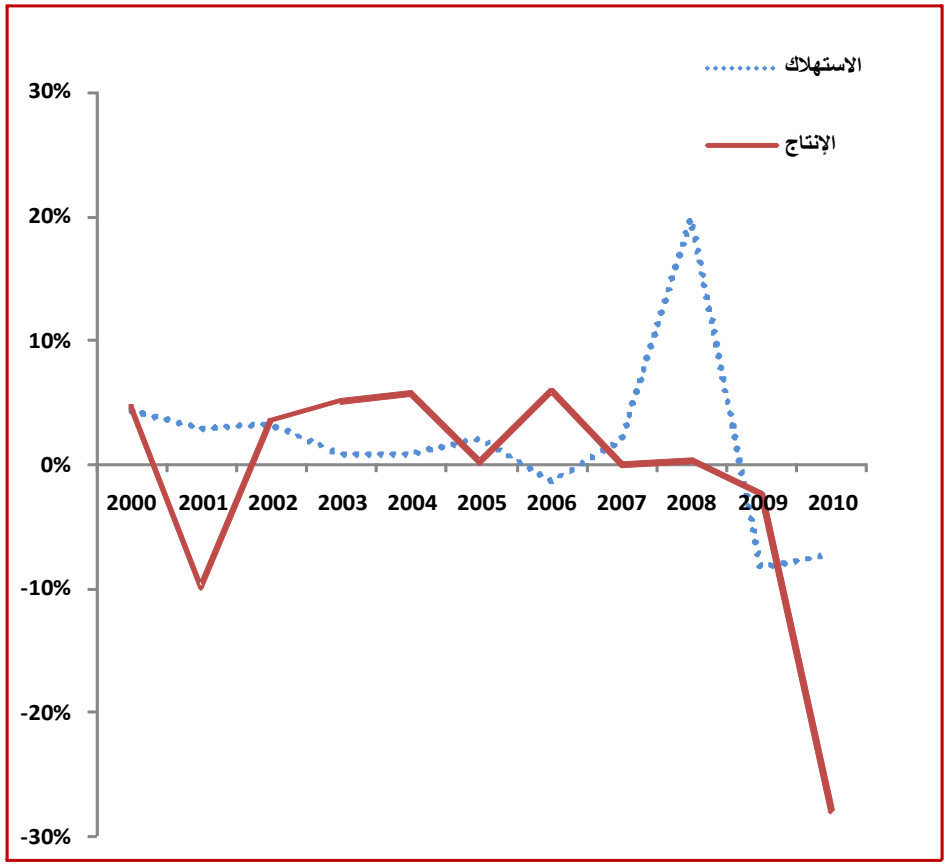

ويعجز إنتاج الأرز عن سد احتياجاتنا الاستهلاكية منه

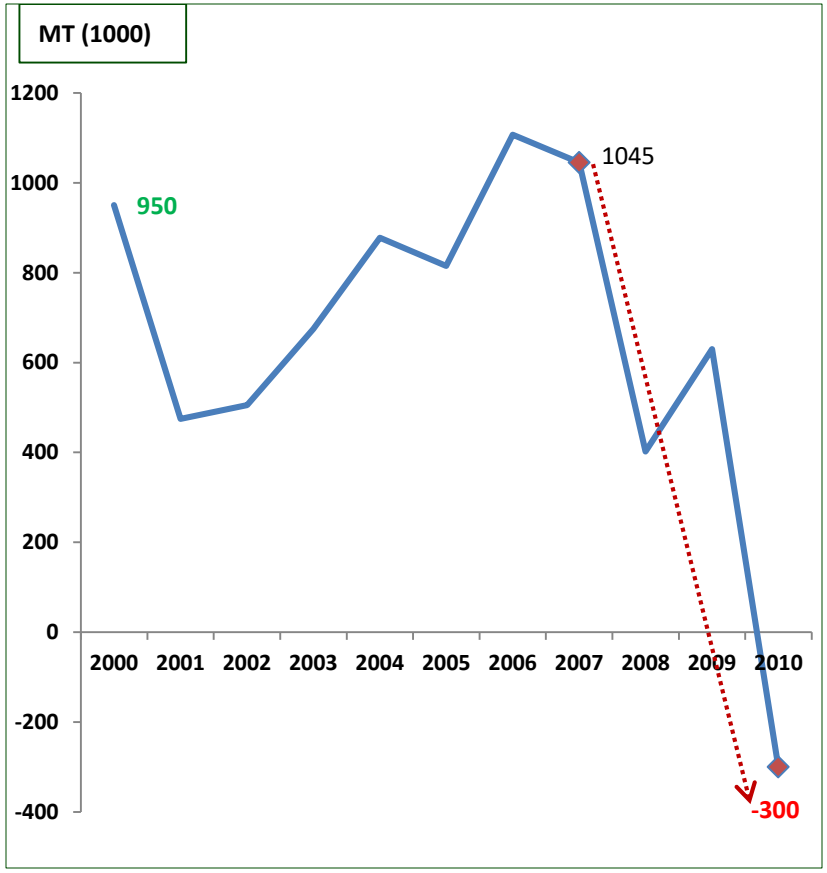

وزارة الزراعة الأمريكية، 2011.

3 ولأول مرة منذ عشر سنوات، تعاني مصر من عدم الاكتفاء الذاتي من الأرز

كنسبة من الإنتاج:

الصادرات — الاستهلاك

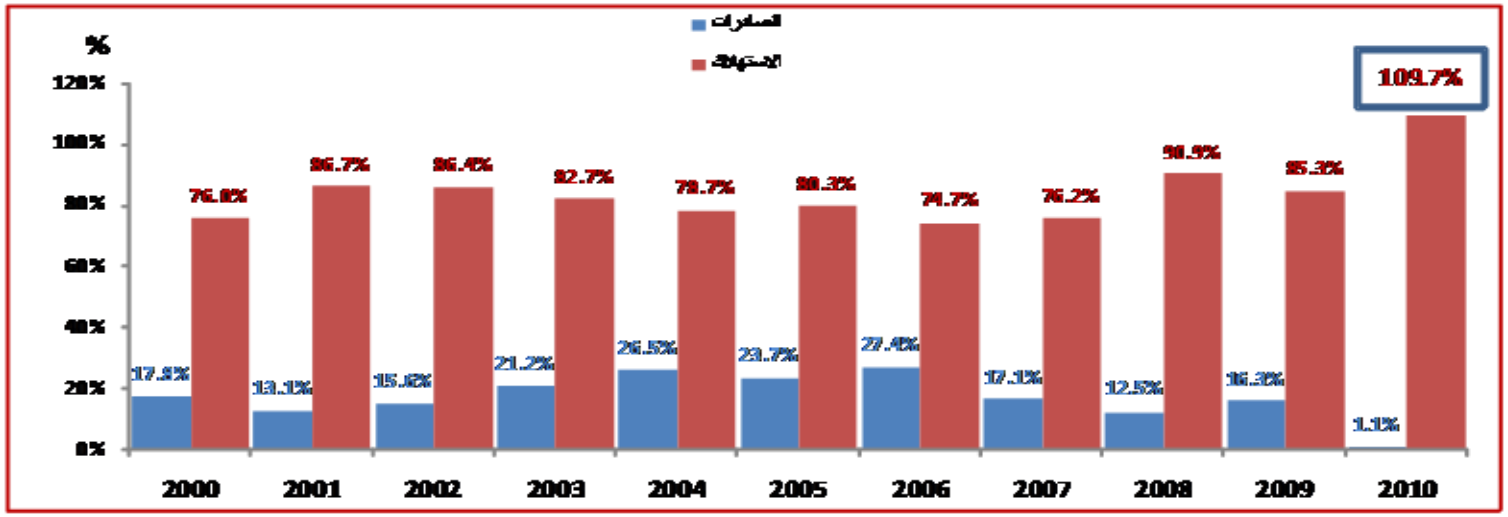

كنسبة من الاستهلاك:

الواردات — الإنتاج

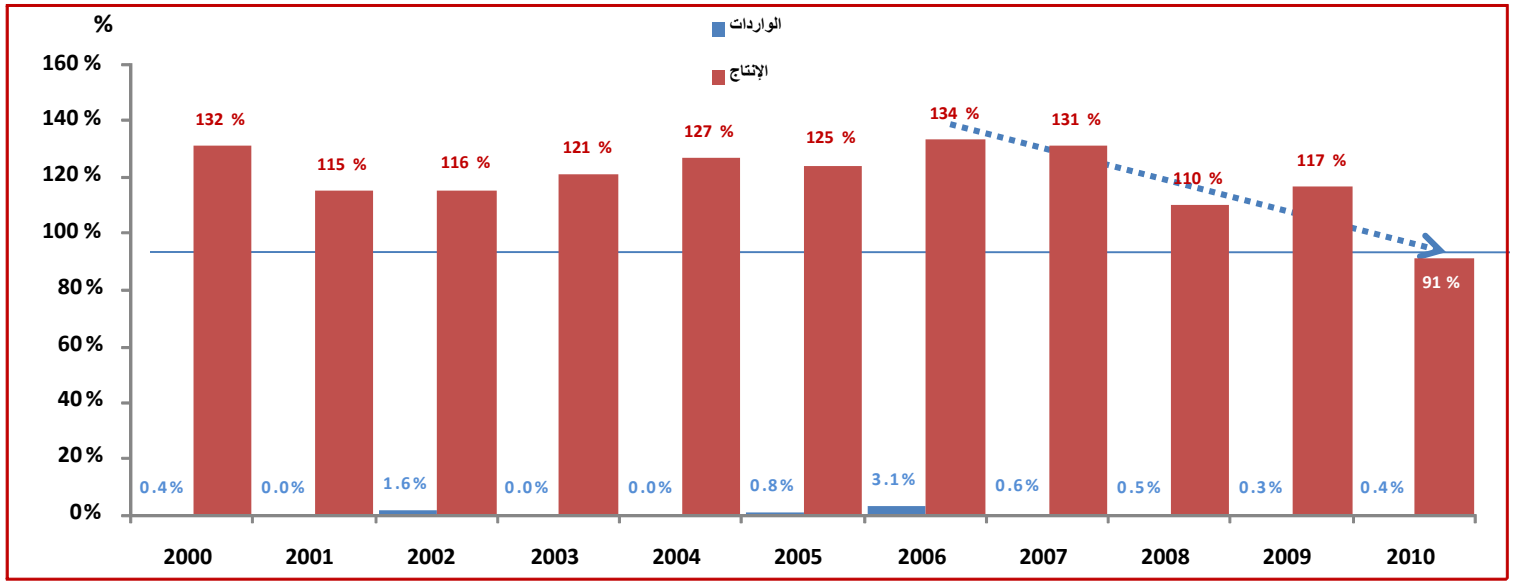

وزارة الزراعة الأمريكية.

3 ترتفع أسعار الأرز مع تزايد الطلب عليه، ولكنها تنخفض ببطء شديد عندما يتراجع الطلب مما يؤدى لاستمرار الضغوط التضخمية لفترات طويلة نسبيا

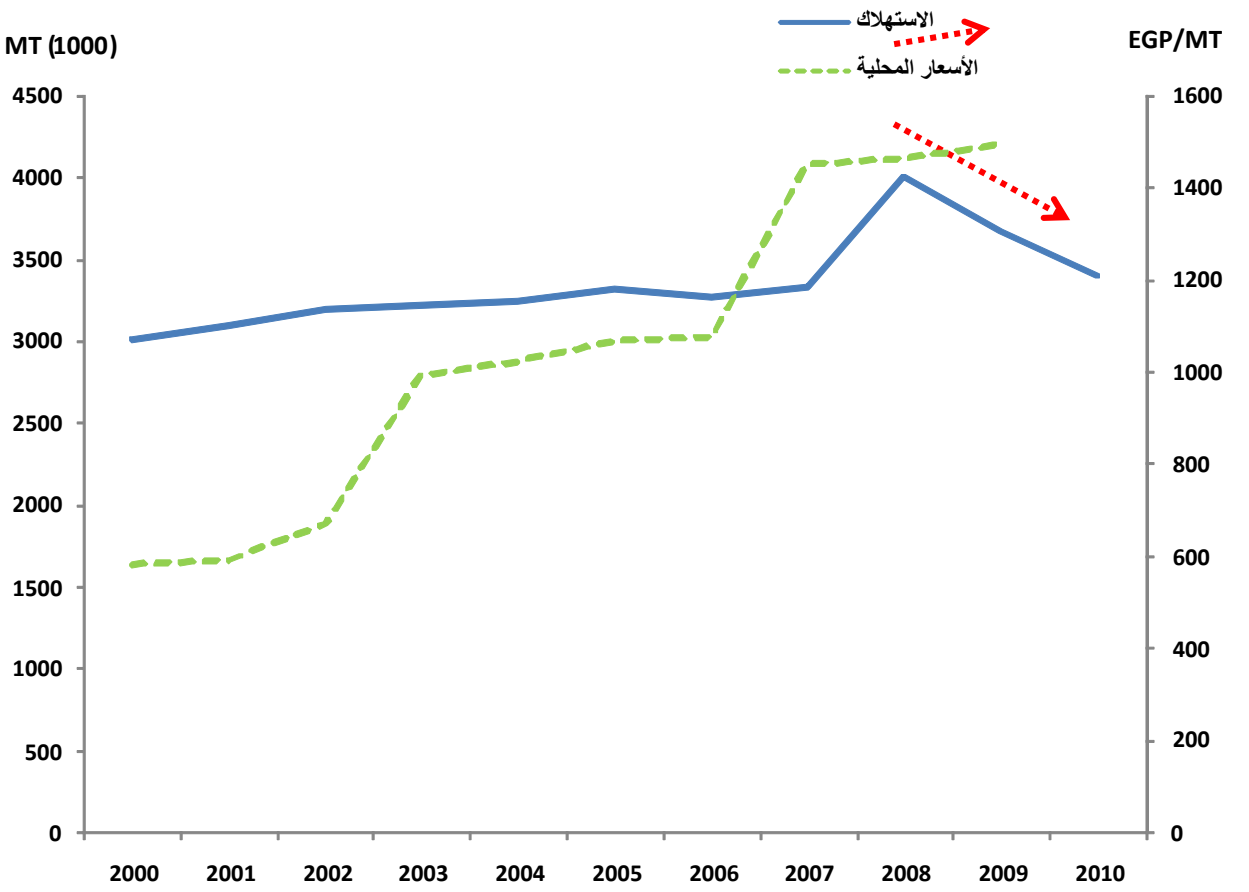

علاقة ترابط بين الأسعار المحلية والاستهلاك	
0.516142	معدل النمو

•وزارة الزراعة الأمريكية.
•وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية.

3

ويرجع انخفاض إنتاج الأرز إلى: حظر التصدير وضعف العلاقة بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية له

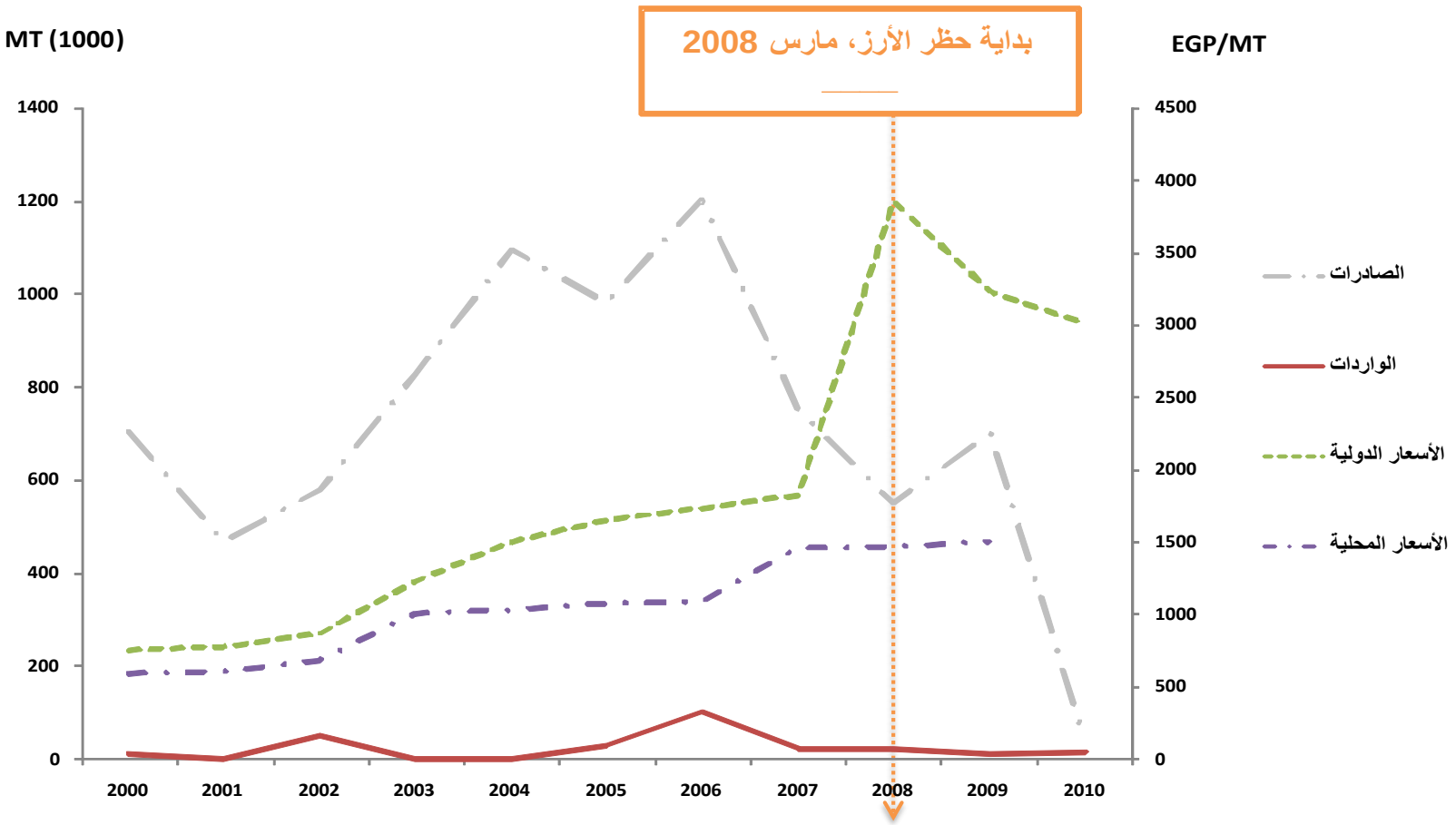

- وزارة الزراعة الأمريكية.
- صندوق النقد الدولي.
- رويترز
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية.

3 وكذلك نتيجة لتراجع الإنتاجية، وارتفاع تكلفة الإنتاج، ونقص المساحة المزروعة به

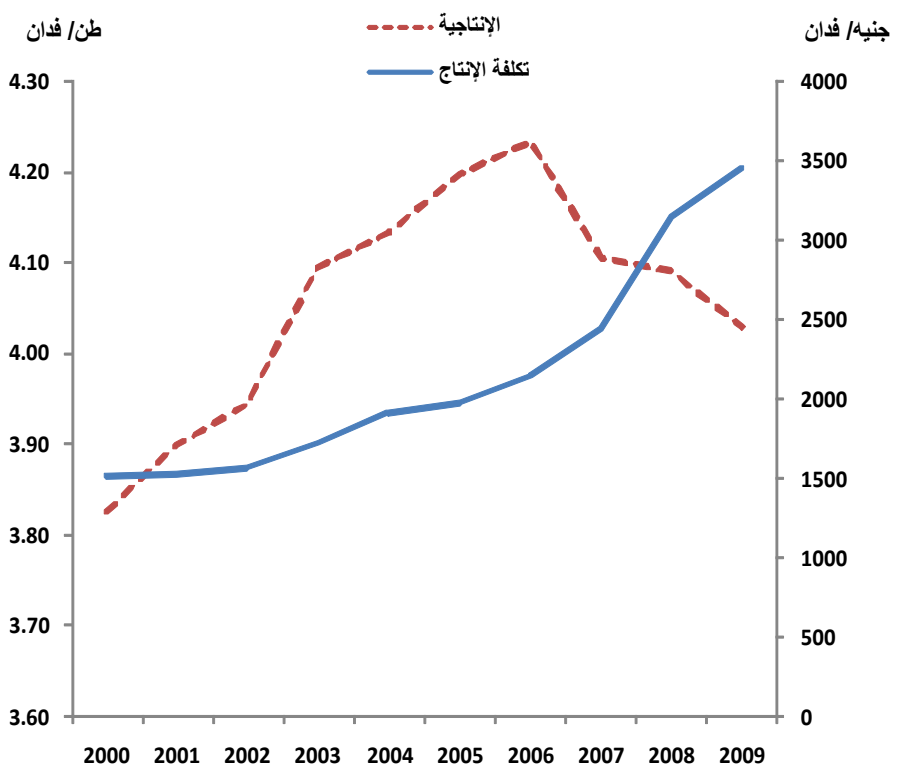

علاقة ترابط بين الإنتاجية وتكلفة الإنتاج	
معدلات النمو	-0.41630721

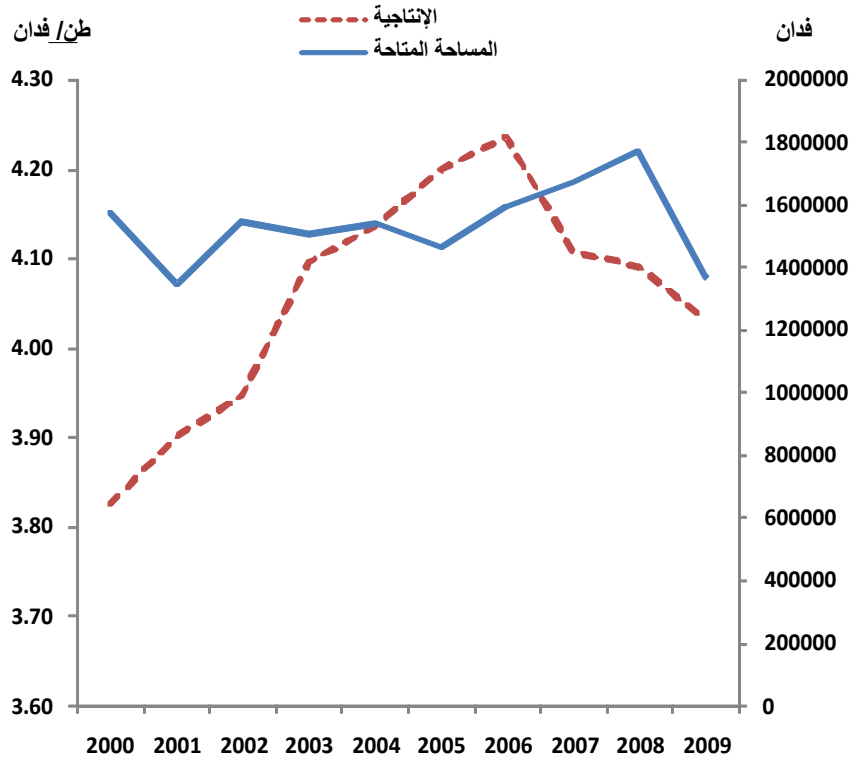

علاقة ترابط بين الإنتاجية والمساحة المتاحة	
معدلات النمو	0.012942075

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية.

3

وقد أدى السماح لمن يورد الأرز لهيئة السلع التموينية بتصدير كمية منه تعادل نفس الكمية التي تم توريدها إلى:

- تربح البعض من تجارة أذون التصدير على حساب المزارعين
- احتكار البعض للمحصول بتخزينه والسعي للتعاقد على بوادر إنتاج المحصول الجديد للتحكم في سعر بيعه
- تدني أنواع الأرز التمويني المتاحة للمستهلكين

3

في موسم 2010-2011، أصبحت مصر أكبر مستورد للقمح في العالم (10 مليون طن)، نتيجة لـ:

نمو الاستهلاك بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الإنتاج

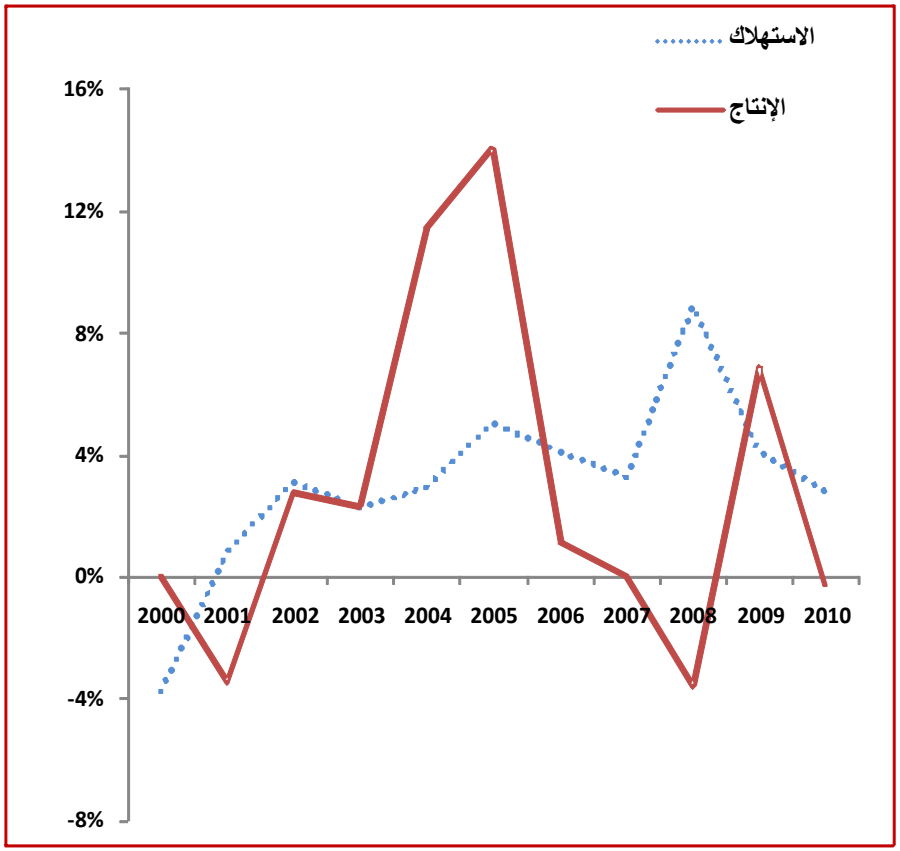

عجز إنتاج القمح عن سد احتياجاتنا الاستهلاكية منه

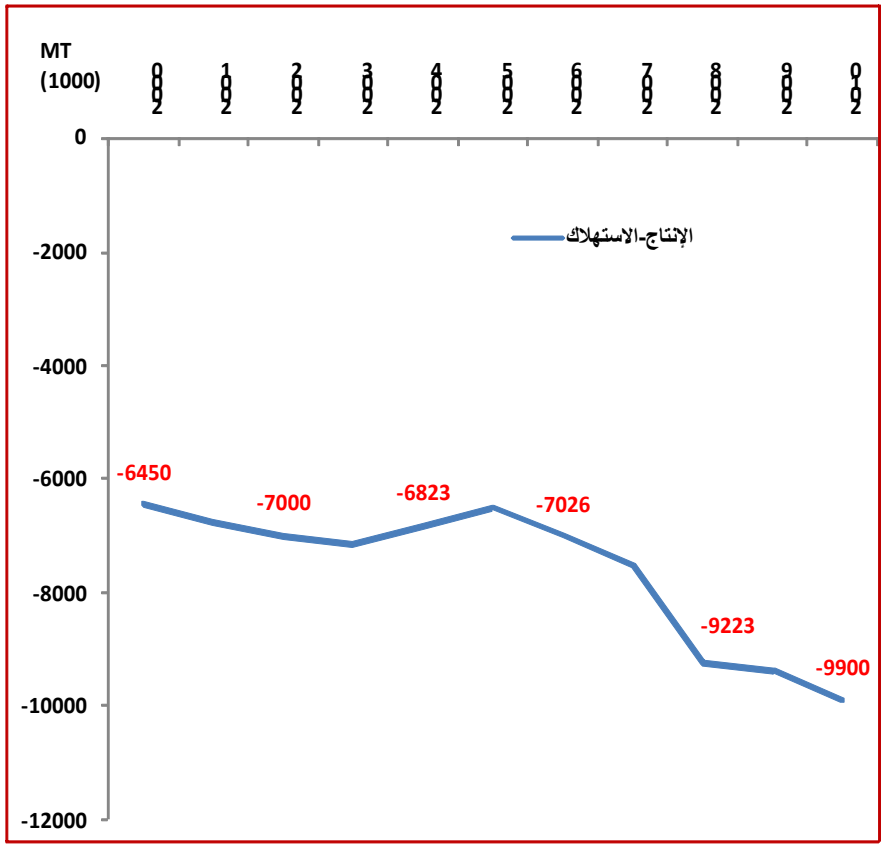

وزارة الزراعة الأمريكية.

3 وباتساع الفجوة بين استهلاك القمح وإنتاجه، تدهورت نسبة الاكتفاء الذاتي لأقل من 50% في عام 2010

كنسبة من الإنتاج:

الصادرات — الاستهلاك

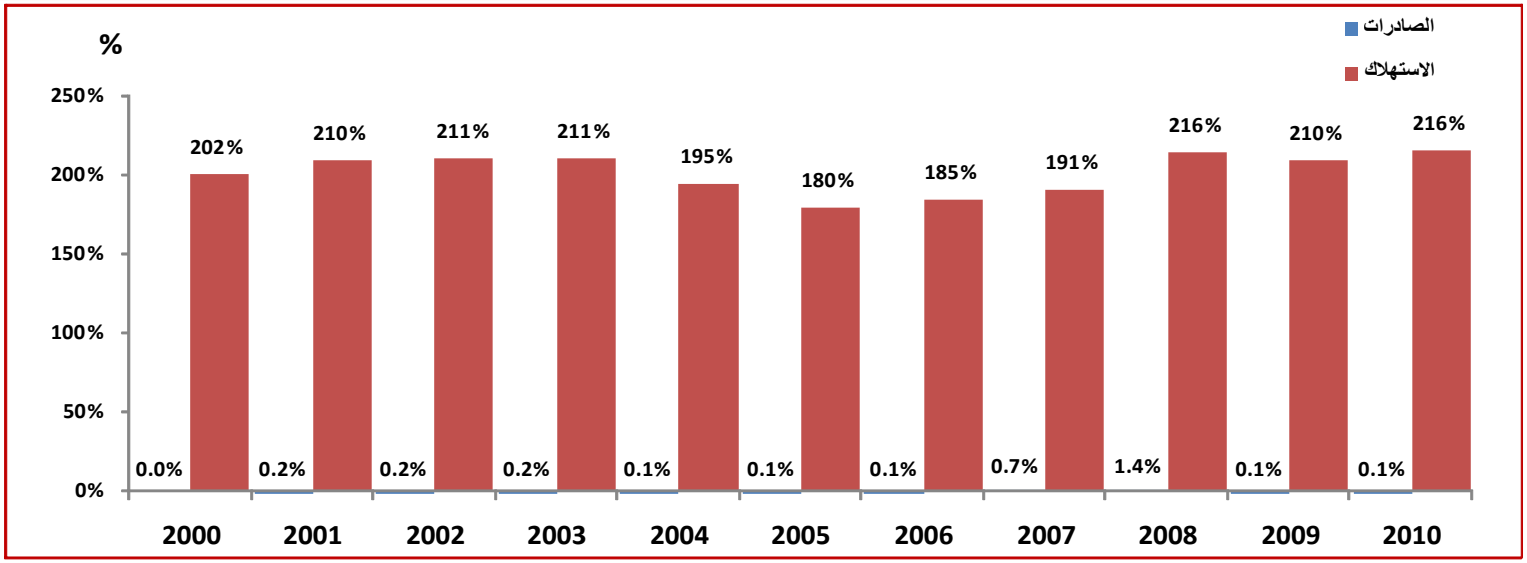

كنسبة من الاستهلاك:

الواردات — الإنتاج

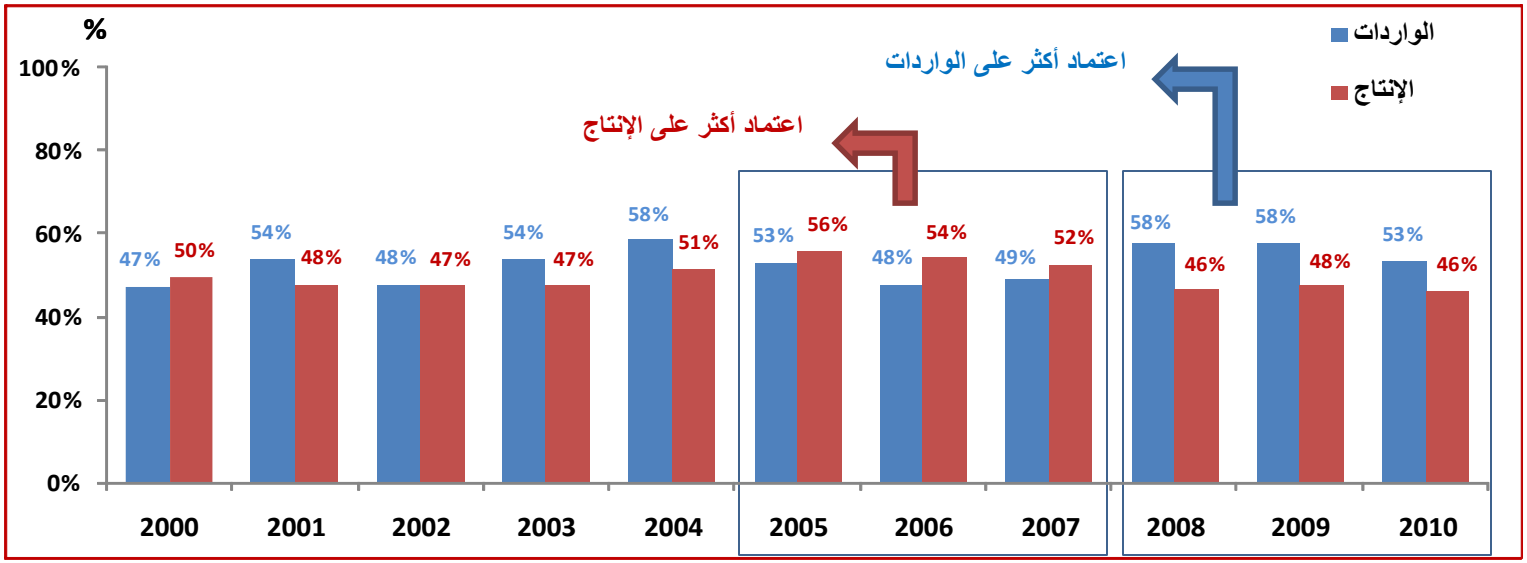

وزارة الزراعة الأمريكية.

3 وعلى الرغم من تزايد تكلفة إنتاج القمح، إلا أن ارتفاع أسعاره المحلية عن أسعاره العالمية يشجع المزارعين على زيادة المساحة المزروعة به

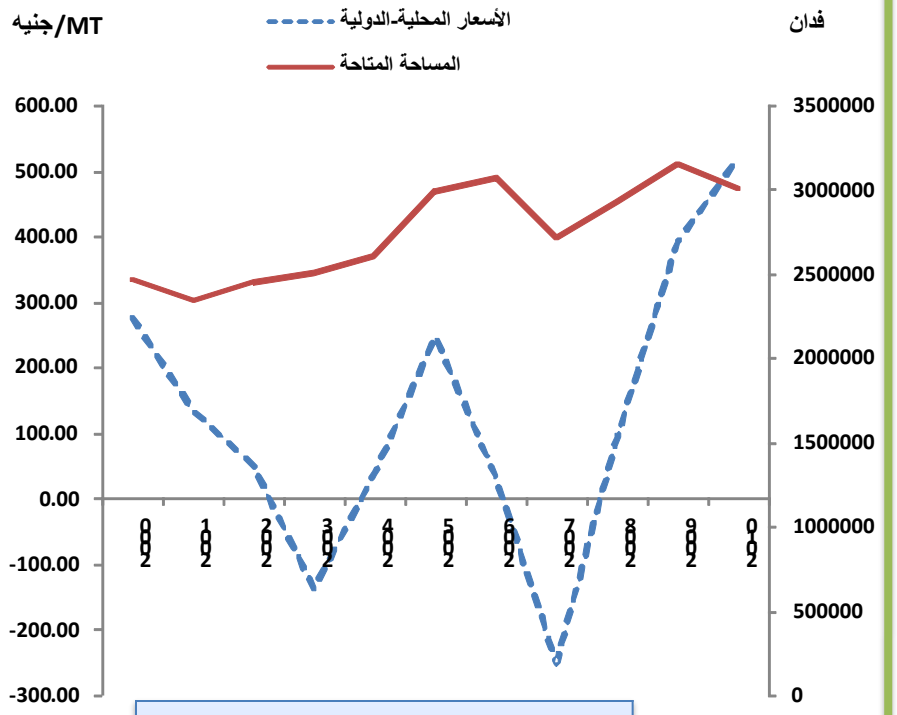

علاقة ترابط بين الأسعار المحلية-الأسعار الدولية والمساحة المتاحة	
معدل النمو	0.7596

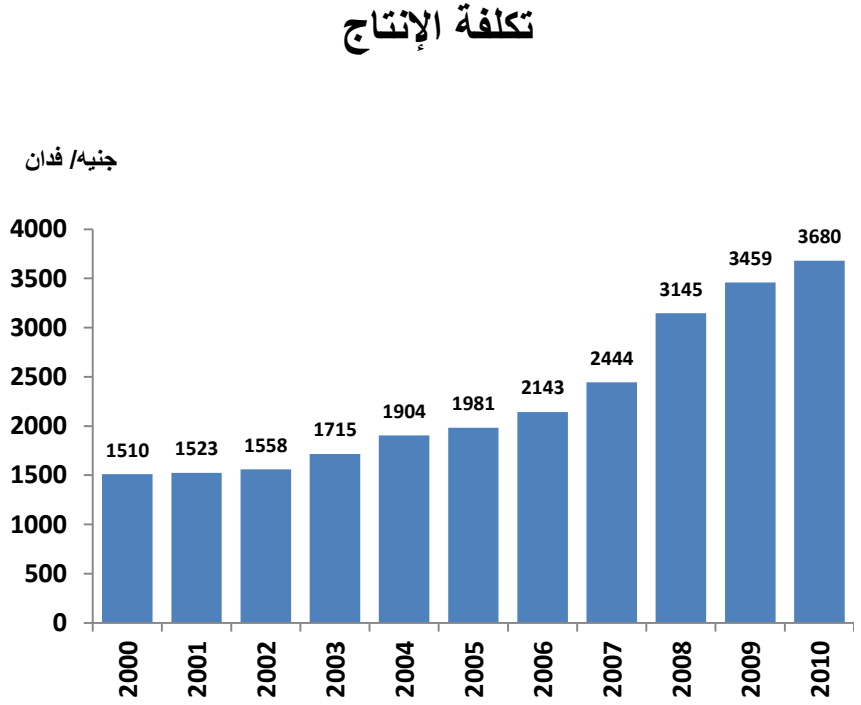

- وزارة الزراعة الأمريكية.
- صندوق النقد الدولي.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية.

3 لذلك من المهم التأكيد على أهمية الحوافز السعرية لتحفيز المزارعين على إنتاج القمح

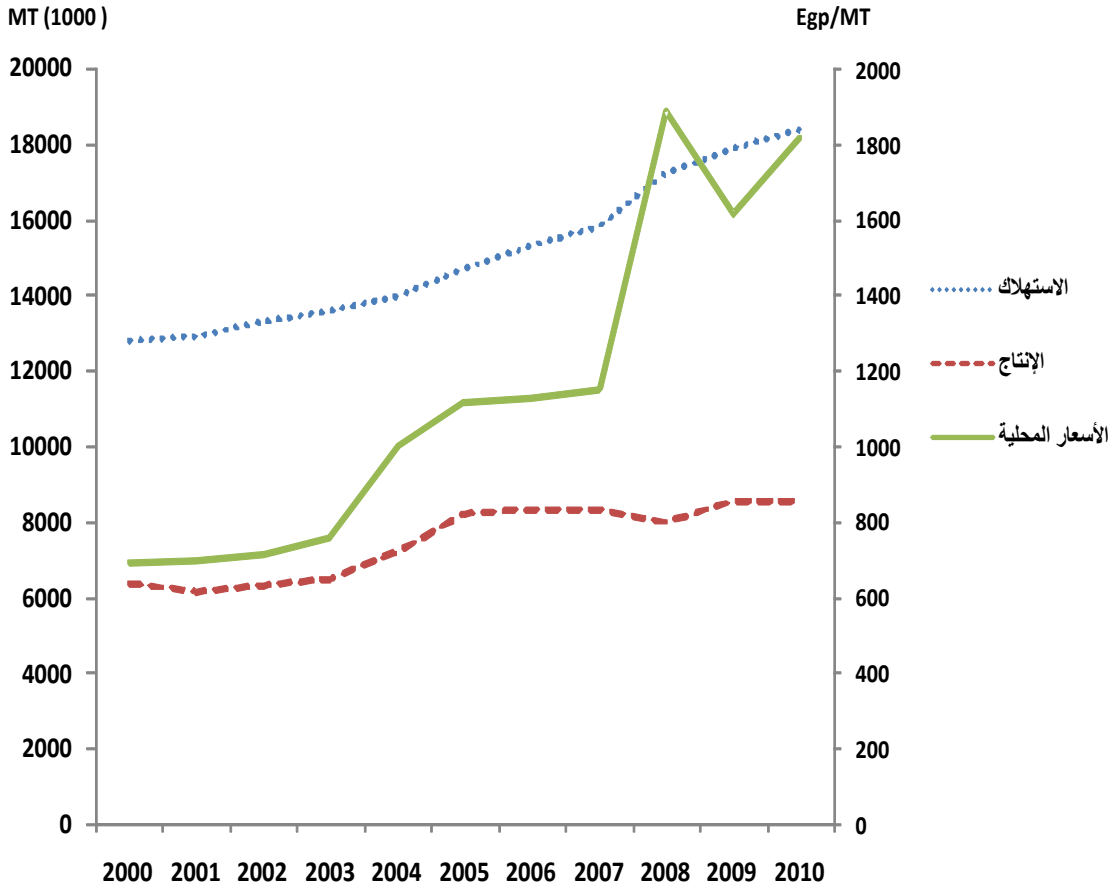

هناك علاقة ارتباط موجب بين معدلي نمو الأسعار المحلية وإنتاج القمح

علاقة ترابط بين الأسعار المحلية والإنتاج	
معدل النمو	0.525668

- وزارة الزراعة الأمريكية
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية

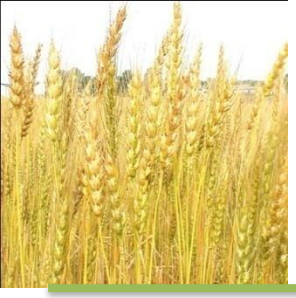

3 وفي الآونة الأخيرة، ارتفعت الأسعار المحلية للقمح وتجاوزت الأسعار العالمية له مما سيحفز على المزيد من الإنتاج ويحد من الحاجة للاستيراد

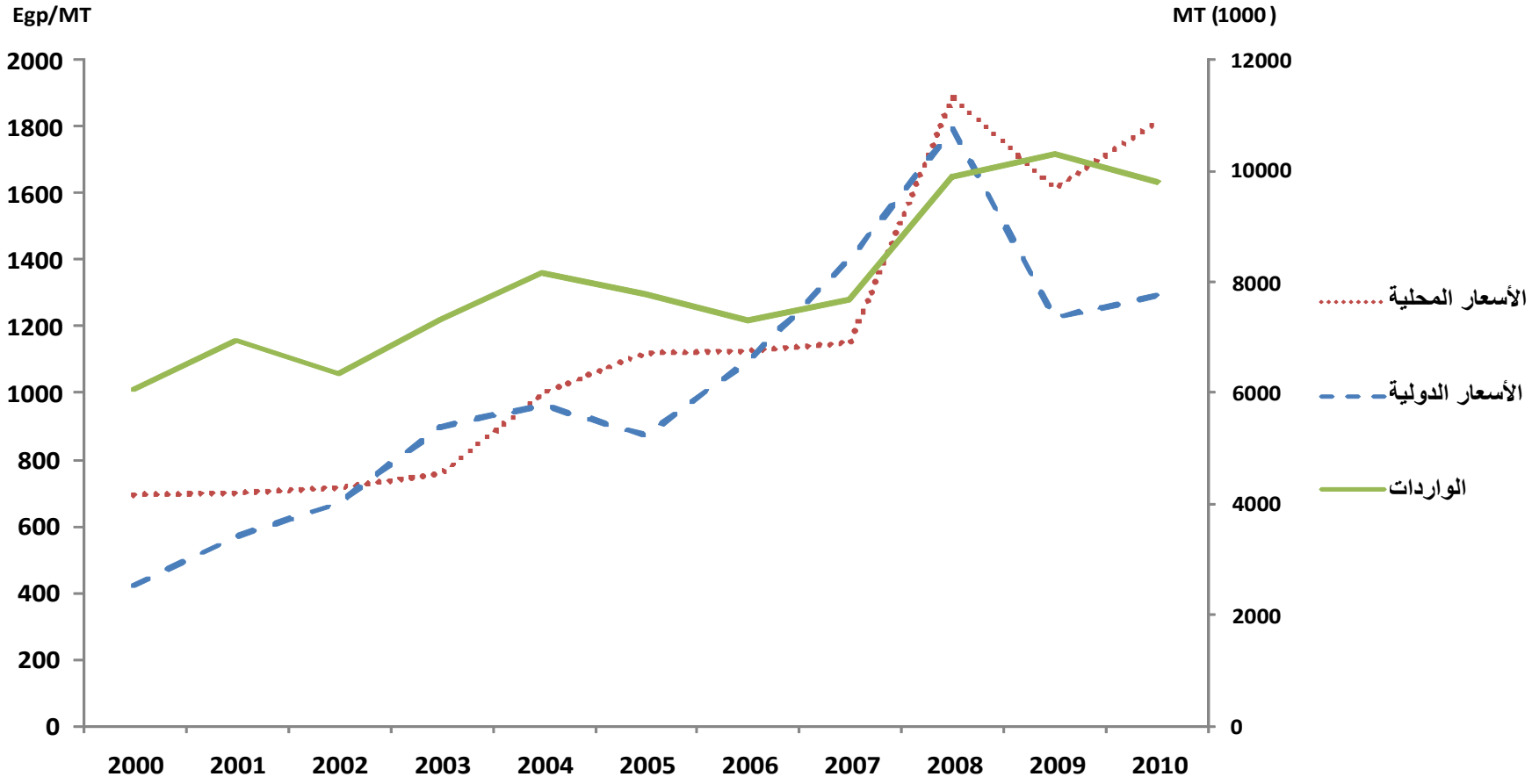

- وزارة الزراعة الأمريكية
- صندوق النقد الدولي
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية

4 مقترحات لتعزيز الأمن الغذائي لمصر

4 يمكن تعزيز الأمن الغذائي لمصر من خلال:

- إعادة العمل بالدورة الزراعية وتحديد أنواع المحاصيل المزروعة ومساحتها وكمية المياه اللازمة لها وفقا للأهمية الإستراتيجية للمحاصيل

- تجميع الحيازات مع الحفاظ على الملكيات مما يساعد على استخدام الميكنة الزراعية ونظم الري الحديثة والتصنيع الزراعي

- رفع كفاءة استخدام المياه (تطوير نوعيات من الأرز موفرة للمياه، تسوية الأراضي بالليزر لخفض تسرب المياه، الري بالتنقيط)

- تعزيز دور المنظمات التي تساعد على إدارة المخاطر وتوفير القوة التفاوضية اللازمة للتأثير على وضع وتنفيذ السياسات الزراعية

4 ومساندة المزارعين في مواجهة التقلبات في الأسعار العالمية للغذاء من خلال:

- إعلان سعر شراء المحاصيل منهم قبل بدء موسم الزراعة وبما يتناسب مع تكلفة إنتاجها
- تقديم دعم مباشر لهم بشرط إتباعهم للممارسات الزراعية السليمة (الري المطور، والتسميد المتوازن، والمكافحة المتكاملة للآفات، ومعاملات ما بعد الحصاد)
- تحديد قيمة دعم المحصول وفقا للمتوسط العام لإنتاجية الفدان في الدولة أو لكل محافظة على حدة
- إنشاء صندوق لموازنة الأسعار الزراعية يساهمون فيه عندما ترتفع أسعار المنتجات الزراعية ويستفيدون منه عندما تتراجع الأسعار
- تفعيل دور الجهات الرقابية للحد من الممارسات غير التنافسية من جانب الوسطاء وبعض التجار فيما يتعلق بسياسات التخزين وقنوات التوزيع وتوقيتات العرض

4 تعزيز البنية التحتية اللازمة لرفع القيمة المضافة للمحاصيل الزراعية، ومنها:

- إنشاء المزيد من الصوامع والشون لزيادة السعة التخزينية للقمح
- زيادة طاقة المطاحن (إصلاح وتجديد المطاحن الحالية وبناء مطاحن جديدة)
- توفير الطرق والمواصلات والخدمات اللوجيستية المرتبطة بها
- توفير المعلومات الحديثة والدقيقة عن الأسواق الزراعية العالمية والمحلية

4 ضرورة استهداف مكافحة الفقر عن طريق ...

➢ تحقيق قدر أكبر من التوازن بين تخفيض التكلفة المالية لدعم الغذاء وتخفيف حدة الفقر في مصر من خلال:

- ❖ الاستهداف الجغرافي لأماكن تركز الأسر المستحقة للدعم بأكبر قدر ممكن من الدقة
- ❖ رفع كفاءة نظام توزيع السلع المدعومة بفصل إنتاجها عن توزيعها؛ وزيادة عدد منافذ التوزيع؛ وتشديد الرقابة عليها
- ❖ تحديد قيمة الدعم كنسبة من التكلفة المتوسطة للإنتاج مما يسمح بتحريك سعر بيع السلعة المدعومة بالتدريج وتلقائيا بما يتناسب مع التغير في تكلفة إنتاجها
- ❖ قصر الدعم على أسعار السلع والخدمات النهائية والتخلي عن دعم مستلزمات الإنتاج
- ❖ تقديم تحويلات نقدية مباشرة لأكثر الأسر فقرا بدلا من دعم أسعار الغذاء

4 و استخدام أدوات أخرى للسياسة المالية غير الدعم لحماية الفقراء من أثر صدمات أسعار الغذاء، وتشمل:

- تطوير سياسات الأجور والتأمينات الاجتماعية
- توفير أدوات سعرية وغير سعرية مناسبة لتوجيه السوق
- زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير الزراعي

شكرا